الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : 2021/2020

فرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

تقييم أداء البنوك الإسلامية وفق نظام CAMELS
-دراسة حالة مقارنة بين بنك دبي ومصرف الإمارات-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- شكيرو أميرة
- عزيز راوية

تحت إشراف:
بوركوة عبد المالك

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مرزوقي ياسر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

الله
نور السموات والأرض
مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري
يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية كاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار
نور على نور
يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم

شكـــر و عرفـــان

الحمد لله الذي وفقنا ومكننا من إتمام هذه المذكرة، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

(إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون)

فالحمد لله أوله وآخره

يسعدنا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وامتنانا وعرفاننا

بالجميل إلى الأستاذ المشرف بوركـوة عبد المالـك لما أسداه لنا

من نصائح وتوجيهات

كما نتقدم بالشكر إلى العائلة الكريمة لما وفرته لنا من راحة حتى نتمم هذا

العمل ونخص بالذكر الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدهما

بالصحة و العافية.

إهداء

قال الله تعالى: " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ".

صدق الله العظيم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بلا انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وغدا وأبدا والدي

" عبد الرحمان "

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى منبع الحنان والتفاني، إلى بسمة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي

" حفيظة "

إلى أختي منبع الحنان وأساس المنزل **"ياسمينة"** وزوجها **"عبد الرحيم"** وأولادهم **"جهينة"**و **"إحسان"** و **"نور سين"**

إلى أختي التي بفضلها وبفضل نصحها أنا هنا **إلى "منى"** وزوجها **"صابر"** وأولادهما**"بيان"**و**"عبد الغفور"**

إلى أختي التي هي فرحة المنزل**"سارة"** وزوجها **"سيف الدين"** وأولادهما **"إلين"** و**"توبة"**

إلى أخي الغالي **"مولود"** وزوجته **"حنين"** وأولادهما **"ريهام"** و**" جواد الدين"**

إلى أخي الغالي **"عادل"** وزوجته **" شهيرة"** وأولادهما **"ساجدة"** و**" بتول"**

إلى النجوم التي أهتدي بها وأسعد برؤيتهم أستند بهم إخواني

"برهان" و "إسلام"

وأخر العنقود وزهرة المنزل إلى أختي

" صفاء "

إلى زوجي الذي أرى التفاؤل بعينه، والسعادة في ضحكته، إلى الوجه المفعم بالحب، إلى أعز الناس إلى قلبي

" صلاح"

إلى عائلتي الثانية أمي **"رحيمة"** وأبي **"عبد الباقي"**

إلى إخوتي وأخوات زوجي**"شاهين"** و**"حسام"**و**"آسيا"** و**"مينة"**

إلى صديقاتي ورفيقات دربي وأصدقاء الدراسة

" مروة، ليندة ، كريمة ،إيمان، مريم، فرح، شيماء"

إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي وكل من تجمعني معهم صلة الرحمة والقرابة.

إلى من شاركتني هذا الجهد **" راوية "**

أميرة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا

تطيب لآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ.

إلى أمي مهما قلت فلن أفيك حقك فكل خطوة مني دعوة منك، وعند طلب النصيحة أعود إليك، نعم كنت أمي وكانت جنتي في ضمة منك، أطال الله في عمرك لتشهدي مزيد من نتائج تربيتك

" منوبة " .

إلى مصدر قوتى وعزتي، إلى من لولاه لما وصلنا إلى ما نحن عليه، إلى من حرم نفسه من أجل سعادتنا، إليك يا من افتخر بحمل اسمك أبي العزيز أطال الله في عمرك **" الشريف "** .

إلى بلسم روحي وحياتي، إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي أختاي

" إكرام " و " ريان " .

إلى العزيز على قلبي، إلى سندي في الحياة أخي **" ندير "** و **" رامي "** .

إلى من زرعت السعادة في عائلتنا واصغر أفرادها **" جيهان "**.

إلى جدتاي **" خضرة " و " فاطمة "** أطال الله في عمرهما.

إلى من أعطانا بركاته جدي الحبيب **" الطاهر "** أطال الله في عمره.

إلى التي في صدرها الحب و الحنان خالاتي **" نجاة " و " نوال " و " منال "**.

إلى من أرى التفاؤل بعينه، والسعادة في ضحكته، إلى الوجه المفعم بالحب، إلى أعز الناس إلى

قلبي **" عماد"**

إلى التي نجدها الأولى في أفراحنا وأحزاننا زوجة عمي **" صبرينة "** و إبنتها **" رانية "**.

إلى أخواتي التي لم تلدهم أمي **" صليحة " و " سماح " و " نضيرة " و " إلهام " و " سعاد" و " دليلة" و " إنعام " و " دعاء " و ألاء "**

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد وبالأخص من يحمل عائلة **" عزيز " و " قادري "**.

راوية

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية بإستخدام نظام المصرفي CAMELS هذا النظام الذي يعد من أحدث الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء، وذلك من خلال دراسة حالة لبنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنكين.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى الحصول بنك دبي على المستوى الأول ومصرف الإمارات على المستوى الثاني وذلك وفق نظام CAMELS، مما يعني أن البنكين سالمين بصورة أساسية.

الكلمات المفتاحية: الأداء، تقييم الأداء، البنوك الإسلامية، معيار CAMELS، كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية مخاطر السوق، درجة التصنيف، السلامة الشرعية.

Summary

This study aims to evaluate the performance of Islamic banks using the CAMELS banking system, which is one of the latest methods used in performance evaluation, through a case study of Dubai Bank and Emirates Islamic Bank to identify banking risks that constitute weaknesses in the financial, operational and administrative operations of the two banks.

The most important results of the study indicate that Dubai Bank achieved the first level and Emirates Bank at the second level, according to the CAMELS system, which means that the two banks are basically safe.

Keywords: performance, performance evaluation, Islamic banks, CAMELS standard, capital adequacy, asset quality, management quality, profitability, liquidity, market risk sensitivity, rating degree, Sharia integrity.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
البسملة و الآية القرآنية	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	X
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول:مفاهيم عامة حول تقييم الأداء والبنوك الإسلامية	
تمهيد:	2
المبحث الأول: عموميات حول الأداء.	3
المطلب الأول: مفهوم الأداء وتطوره .	3
المطلب الثاني: أبعاد الأداء ومستوياته.	5
المطلب الثالث: معايير الأداء والعوامل المؤثرة فيه.	7
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء.	10
المطلب الأول: مفهوم وأهداف تقييم الأداء.	10
المطلب الثاني: أنواع ومتطلبات تقييم الأداء.	12
المطلب الثالث: طرق وصعوبات تقييم الأداء.	13

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية	16
المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك الإسلامية.	16
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.	19
المطلب الثالث: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.	21
خلاصة الفصل.	25
الفصل الثاني: مدخل حول تقييم أداء المصرفي وفق نظام CAMELS	
تمهيد:	27
المبحث الأول: مفاهيم حول نظام CAMELS.	28
المطلب الأول: نشأة وتطور طريقةCAMELS.	28
المطلب الثاني: تعرف نظام CAMELS ومميزاته.	30
المطلب الثالث: كيفية عمل نظام CAMELS.	32
المبحث الثاني: معايير تقييم الأداء وفق نظام CAMELS.	34
المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصول وفق نظام CAMELS.	34
المطلب الثاني: جودة الإدارة وإدارة الربحية وفق نظام CAMELS.	39
المطلب الثالث: درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام CAMELS.	44
المبحث الثالث: الإجراءات الرقابية المتخذة وفق تصنيف نظام CAMELS ومدى ملائمته لطبيعة عمل البنوك الإسلامية .	49
المطلب الأول : الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على تصنيف CAMELS.	49
المطلب الثاني: مدى ملائمة نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية.	50

المطلب الثالث: عيوب والانتقادات نظام CAMELS.	51
خلاصة الفصل .	53
الفصل الثالث: تقييم أداء بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين وفق نظام CAMELS	
تمهيد:	55
المبحث الأول: تقديم بنك دبي مصرف الإمارات الإسلاميين.	56
المطلب الأول: نشأة بنك دبي الإسلامي وتعريفه وأهدافه.	56
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومصادر الأموال التي يقدمها بنك دبي الإسلامي.	58
المطلب الثالث: نشأة مصرف الإمارات الإسلامي وتعريفه.	59
المطلب الرابع: أهداف مصرف الإمارات الإسلامية و شركات تابعة لها.	60
المبحث الثاني:الأدوات والمعالجات المستخدمة في الدراسة.	62
المطلب الأول: البيانات الرّسمية والتقارير المالية.	62
المطلب الثاني: المعالجات الإحصائية المستخدمة.	62
المطلب الثالث: إعداد أداة الدراسة وسلم القرار.	63
المبحث الثالث: تطبيق معايير نظام CAMELS لتقييم أداء بنك دبي وبنك الإمارات الإسلاميين.	67
المطلب الأول: تقييم أداء بنك دبي و مصرف الإمارات الإسلاميين من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول و جودة الإدارة.	67
المطلب الثاني: تقييم أداء بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين من حيث إدارة الربحية و جودة السيولة و حساسية المخاطر السوق والسلامة الشرعية.	69
المطلب الثالث: مقارنة النتائج بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي.	74

خلاصة الفصل	77
الخاتمة	79
قائمة المصادر والمراجع	84
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المصارف الاسلامية	18-17
(1-2)	عناصر نظامCAMELS	32
(2-2)	تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS	32
(3-2)	وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS	33
(4-2)	نسب كفاية رأس المال	35
(5-2)	تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة	35
(6-2)	حصص جودة الأصول	38
(7-2)	تصنيف جودة الأصول	38
(8-2)	حصص إدارة الربحية	42
(9-2)	فئات العائد على الأصول	42
(10-2)	فئات العائد على الأصول في البلدان النامية	43
(11-2)	نسب الحساسية اتجاه مخاطر السوق	47
(12-2)	الإجراءات الرقابية متخذة في تصنيف CAMELS	50
(13-2)	معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية	51
(1-3)	يمثل سلم القرار	66-65
(2-3)	معدل كفاية رأس المال في البنكين خلال فترة (2018-2019).	67

قائمة الجداول:

(3-3)	تقييم جودة أصول بنك دبي والإمارات الإسلاميين خلال سنتي 2019/2018	**68**
(4-3)	تقييم جودة الإدارة لبنك دبي والإمارات الإسلاميين لسنتي 2018-2019	**69**
(5-3)	تقييم ربحية بنك دبي والإمارات لسنتي 2018-2019	**70**
(6-3)	تقييم جودة السيولة لبنك دبي والإمارات الإسلاميين لسنتي 2018-2019	**71**
(7-3)	تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين خلال سنتي 2018-2019	**72**
(8-3)	التصنيف المركب لبنك دبي وبنك الإمارات 2018-2019	**74**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	رمز نظامCAMELS بعد إضافة سلامة الشرعية	50
(1-3)	هيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي	58

مقدمة

مقدمة:

برزت البنوك الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت أواخر القرن العشرين، حيث مثلت ردت فعل حضارية، وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية، وقد مرت هذه البنوك منذ بدء أعمالها بعدة صعوبات وتحديات، منها ما يتعلق بأساس فكرتها، ومنها ما يتعلق بكيفية عملها وإمكانية نجاحها، هذا إلى جانب العائق الكبير وهو مدى قبول الجمهور للتعامل معها، واقتناعهم بإسلاميتها أولا، ثم جدواها المالية والاقتصادية ثانيا، ومع هذا قد تجاوزت هذه البنوك مراحلها الأولى بنجاح وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية واسعة، واعتراف بأساليبها التمويلية اعتراف أكاديميا واسعا، حيث أصبحت تفرض نفسها يوما بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها، وتزاحم وتنافس المصارف التقليدية الأقدم نشأ وانتشارا.

وتعد مؤشرات السلامة المصرفية هي جرس إنذار مبكر عن مدى عرضة وحساسية القطاع المالي والمصرفي للأزمات من خلال مؤشرات عناصر أداء المصارف التي تتعلق بالمؤسسات المالية مثل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، وحساسية مخاطر السوق.

وبما أن السلامة تبدأ بتقييم الأداء المصرفي، وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي محور دراستنا هذه لدى فهو ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المنوطة لكل المصرف، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطر وبأقل كلفة ممكنة، الأمر الذي أدى بالكثير من هذه المنظمات إلى السعي نحو تطوير أدائها وتطبيق أساليب مستحدثة للكشف عن نقاط الضعف والقوة فيها، حيث تنبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة لتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

لذلك أصبح من الضروري أن يكون لدى المصارف نظام تقييم جديد يواكب التطورات الاقتصادية العالمية والابتعاد عن الأساليب التقليدية، ومن أنظمة الإنذار المبكر نظامCAMELS والذي يغطي ملاءة رأس المال، جودة الأصول، إدارة الجودة، الربحية، السيولة، وحساسية مخاطر السوق، ليقدم تحليلا لنقاط القوة ومواطن الضعف المالية والتشغيلية والإدارية لدى البنك من أجل تصويب الأوضاع وعلاج الضعف في أداء البنك المعني قبل تفاقمتها.

أولا : الإشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة نظام التقييم المصرفي CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية ؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذه التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يمتلك البنكين كفاية رأس المال لتحقيق الملاءة؟
2. هل تتميز الأصول التي يملكها البنكين بالجودة؟
3. هل جودة التي يمتلكهما البنكين بالإدارة جيدة؟
4. ما مدى تحقيق البنكين لربحية كافية من أجل استقراريته؟
5. هل البنكين لهما وفرة في السيولة من أجل التوظيف والاحتفاظ لها؟
6. ما مدى حساسية أصول البنكين لمخاطر السوق؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، ثم وضع مجموعة من الفرضيات المتمثلة:

1.الفرضية الرئيسية:

يساهم نظام المصرفي CAMELS في الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء البنوك الإسلامية وتوجيه الاهتمام نحو سبل المعالجة بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء.

2. الفرضيات الفرعية:

- ✓ يمتلك البنكين محل الدراسة كفاية رأس المال لتحقيق الملاءة.
- ✓ تتميز الأصول التي يملكها البنك بالجودة.
- ✓ جودة التي يملكها البنكين الإدارة جيدة.
- ✓ يحقق البنكين ربحية من أجل استقراري البنك.
- ✓ البنكين لهما ضعف في السيولة.
- ✓ وجود ملائمة تسود البنكين وفق لحساسية لمخاطر السوق.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ أهمية التقييم الأداء البنوك و اعتباره أمر مهما لكثير من المهتمين به، نظرا للدور الذي تمثله البنوك في التأثير على الاقتصاد.
- ✓ أهمية نماذج تقييم الأداء في تحسين أداء البنوك ومعرفة نقاط القوة والضعف في أنشطتها وتجنب الوقوع في الأزمات.

- ✓ أهمية معيار CAMELS لتقييم أداء البنوك نظرا لتقيم الجوانب الكمية والنوعية، واعتماد على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية اتجاه مخاطر السوق.
- ✓ الأهمية التطبيقية لنموذج CAMELS كونه من الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

رابعا: أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS و إبراز أهميته في تقييم البنوك الإسلامية وذلك لكشف التدهور الحاصل في أداءها في وقت مبكر وكذا لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، مع تبيان الكيفية التي يستخدم بها هذا النظام وتحديد متطلبات تطبيقه لتشخيص ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في هذا الإطار لتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الشأن والوصول إلى تصنيف البنك محل الدراسة ومعرفة مدى قدرة نظام CAMELS على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

وقع اختيارنا لهاته الدراسة لأسباب التالية:

أ). اهتمام الطالبتين بالمواضيع الحديثة التي تخص البنوك الإسلامية من حيث مستوى أداءها و الخدمات التي تقدمها، بالإضافة لتوافق موضوع الدراسة مع تخصصنا.

ب).قلة الدراسات النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة.

ج). الحداثة النسبية للموضوع محل الدراسة، حيث أن تقييم أداء البنوك وخاصة الإسلامية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لا يزال في مراحله التمهيدية في الدول النامية.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

1. **حدود مكانية:** لقد ركزت الدراسة على البنوك الإسلامية العربية لبنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات الإسلامي.
2. **حدود زمنية:** ركزت الدراسة على تغطية الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2019.

سابعا: دراسات السابقة

- ✓ أحمد نور الدين الفرا بعنوان" **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**" دراسة حالة بنك فلسطين2004 /2007، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي ،وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات

المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، بالإضافة إلى زيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين . ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث المنهج الإستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم الدالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة واستخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني. وذلك خلال الفتّة 2004 _ 2007، وقد توصل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لتقييم المصارف الفلسطينية، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودوريا في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

- ✓ دراسة عاشوري صورية بعنوان "**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA. الدراسة عبارة عن مذكرة ماستً جامعة فرحات عباس، سطيف. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جملة من المؤشرات التي تستعمل لتقييم أداء البنوك، حيث تسمح هذه الأخيرة باكتشاف نقاط الضعف في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل عاصفة تؤدي إلى انهيارها، كما يهدف أيضا إلى لمزاولة إبراز أهمية هذه المؤشرات في عملية الرقابة، ولمزاولة التعرف على الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة، ومعرفة العلاقة بين الربحية والمخاطرة والسيولة في نشاط البنوك .وقد اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسته، ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها: تعتبر الرقابة المصرفية الفعالة شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي، وأن أهمية نظام التقييم النظام CAMELS تتمثل في تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في البنوك بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها، وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته.

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة لصد أن هناك أوجه تشابه واختلاف في عدة جوانب فيما بين هذه الدراسات ومع دراستنا، أهمها ما يلي:

- ✓ تحديد نقاط قوة وضعف العمليات الدالية والإدارية للبنك.
- ✓ أثر تطبيق معيار CAMELS في البنوك الإسلامية.
- ✓ معرفة و قدرة نموذج CAMELS على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك.

وقد ترتكز دراستنا هذه على أهمية تطبيق هذا المعيار في البنوك العربية، وما مدى التزام البنك بالمعايير الدولية لتحسين أدائه.

ثامنا:منهج الدراسة

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي في وصف وتحليل البيانات المرتبطة

بهدف الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من البحث.

كما قمنا باستعمال منهج دراسة حالة من اجل إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي وهذا من خلال تدعيم الجزء النظري من الدراسة بجزء تطبيقي يتمثل في دراسة حالة بنك دبي وبنك الإمارات الإسلاميين وتسليط الضوء على كيفية استخدام نظام المصرفي الأمريكي CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية والوقوف على مدى ملائمته لمثل هذا النوع من البنوك.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإحاطة بجميع جوانب الدراسة، وللإجابة على إشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول التالية:

خصصنا الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء والبنوك الإسلامية، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول الأداء سيتم التطرق من خلاله إلى مفهوم الأداء وتطوره و أبعاده ومستوياته و معاييره والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فيتناول: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء من خلاله تم التطرق إلى مفهوم وأهداف تقييم الأداء و أنواعه و طرق ومتطلبات وصعوبات تقييم الأداء، أما المبحث الثالث فيناول ماهية البنوك الإسلامية من خلاله تطرقنا إلى نشأة ومفهوم خصائص وأهداف و مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني: ولتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم حول نظام CAMELS سيتم التطرق من خلاله إلى نشأة وتطور وتعريف ومميزات و كيفية عمل نظام CAMELS، أما المبحث الثاني فيتناول: معايير تقييم الأداء وفق نظام CAMELS من خلاله تم التطرق إلى : كفاية رأس المال وجودة الأصول وفق نظام CAMELS في المطلب الأول، و جودة الإدارة والسيولة وفق نظام CAMELS في المطلب الثاني، و درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام CAMELS في المطلب الثالث.

و الفصل الثالث: لقد حاول هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية على بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين، حيث حاولنا في المبحث الأول التعرف على تقديم بنك دبي و مصرف الإمارات الإسلاميين، أما المبحث الثاني فتناولنا الأدوات والمعالجات المستخدمة في الدارسة، ثم سنحاول تطبيق معايير نظام CAMELS لتقييم أداء بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول تقييم الأداء والبنوك الإسلامية

تمهيد:

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة لما يتضمنها من قياس قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وكفاءتها في استغلال مواردها بالصورة المثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على نتائج المحققة ورسم السياسات المستقبلية.

وفي مجال البنوك الإسلامية فإن عملية تقيم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات والمنظمات، فمن خلالها تستطيع البنوك الإسلامية كشف نقاط قوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء، واختلفت النماذج التي عملت إلى تقييم البنوك الإسلامية .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل ل: عموميات حول الأداء و الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء وماهية البنوك الإسلامية وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء.

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الأول: عموميات حول الأداء

إن الاختلاف حول مفهوم الأداء يتبع اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، والتي يستخدمها المدراء و المنظمات، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وتطوره

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل اقتصاد وتسيير المؤسسات، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد.

وقد عرف تعريف الأداء عدة مفاهيم نذكر منها ما يلي:

- حسب (P.DRUKER): "ينظر إلى الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال"، ويستنتج شيخ الداوي من هذا التعريف "أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، من ثم تتمكن المؤسسة من المحافظة على التوازن في مكافأة المساهمين والعمال".[1]
- حسب (مدحت محمد أبو النصر) :" لم يظهر مفهوم الأداء بشكل مباشر في المدرسة العمليات الإدارية كما جاءت في كتابات أئمتها، فالعملية الإدارية في هذه المدرسة كما يشير (عبد الباري إبراهيم درة) تتكون من العمليات الفرعية المتعاقبة وهي التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة وكان يشار إلى تقييم أداء العاملين ومدى تحقيق العمليات الفرعية الأخرى عند معالجة موضوع التوظيف أو الرقابة".[2]
- (يبين WIT FMEYER.1998/40) أن الأداء هو "المستوى الذي تتمتع به مخرجات المنظمة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها"، فالأداء حسب (طاهر محسن منصور الغالبي):" هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تشكل داخل المنظمة". المفهوم الشمولي: حيث وصف (DAVID.2001.308) "الأداء بنتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعية".[3]

ومن هنا نستنتج أن: الأداء هو القيام بالشيء أو تأدية عمل محدد أو إنجاز مهمة أو نشاط معين، بمعنى أن الأداء هو قيام الشخص بسلوك ما، وذلك لتحقيق هدف محدد، فقد يكون لإشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع ما، وفي إطار المؤسسة أو التنظيم يعرف الأداء بأنه المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات.

---

[1] شيخ الداوي، **تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص18.

[2] مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص63.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، 2009، ص39

ثانيا :تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى الحديثة.[1]

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكنية في محتواها المعرفي، حيث عرف تطور منذ بداية استعمالاته الأولى إلى وقتنا الحالي. وهذا بفعل التطورات الاقتصادية وغيرها التي ميزت حركة بدورها دافعا قويا لبروز إسهامات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة وتتجسد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا ومن بينهم المهندس (تايلور)، رائد مدرسة الإدارة العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه، وهذا من خلال دراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، أي في إطار ما يعرف بالدراسة الحركة والزمن.

ومع بداية القرن العشرين تحول اهتمام المؤسسات من إستراتجيات التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية.

غير انه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من اعتماد فقط على الزمن المستغرق للأفراد و المحددات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه ثم الانتقال إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء.

تتمثل أهم هذه التطورات في التحديات الجديدة التي أصبحت تواجهها المؤسسات مع تطور التسويق كعلم وفن، وظهور الفكر الإستراتيجي في الإدارة، والاتجاه المتزايد لتطبيق الإستراتجيات المختلفة في التسيير، كل هذه المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير وكذا في شروط النجاح السوق، ومن ثم فأداء المؤسسة لم يعد يعبر عن تخفيض التكاليف فقط بل عن القيمة التي يجنيها الزبون مع تعامله مع المؤسسة ويمكن تلخيص التطور الذي لحق مفهوم الأداء توسع يشمل إنتاج القيمة الزبون، بعدما أقتصر لمدة من الزمن على عامل تخفيض التكاليف، ومن جهة أخرى تمثل هذه التطور في توسع مفهوم الأداء ليشمل أيضا المستفيدين من الأداء، ونعني بذلك أنه ظل مقنطر لمدة معتبرة على المردودية المالية والاقتصادية للمساهمين لينتقل بعدها في إطار التطور إلى مفهوم واسع يأخذ في الحسبان مصالح أطراف أخرى من (المساهمين وموردين، عمال،.....)وهو ما يعرف ب(stakholder value) .

[1] شيخ الداوي، **تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء**، مرجع سبق ذكره،ص ص 221-222.

المطلب الثاني: أبعاد الأداء ومستوياته

تناولنا في هذا المطلب أبعاد ومستويات الأداء:

أولا: أبعاد الأداء

على الرغم من أننا نستطيع إن نحدد سلوكيات عديدة ومحددة فهناك نوعان من جوانب الأداء هما:[1]

1. **الأداء المهمة:** يعرف على أنه الأنشطة التي تساعد عملية التحويل باستخدام موارد والمواد الخام، وتوزيع منتجاتها الناتجة، أو تقديم تخطيط هام، للاستخدام الإشراف، أو وظائف الموظفين التي تساعد المنظمة على تحقيق الفعالية والكفاءة.
2. **الأداء الضمني:** يتم تعريف على هذه السلوكيات التي تساهم في فعالية المنظمة بتقديم بيئة جيدة يمكن إن يحدث بها أداء المهمة، ويشمل الأداء الضمني على سلوكيات مثل:

- ✓ الإصرار على الحماس وبذل المجهود إضافي كما ينبغي لإنجاز مهمة الفرد الخاصة بنجاح مثل:(المواظبة والغياب النادر، زيادة المجهود الإضافي للعمل).
- ✓ التطوع للإنجاز أنشطة المهمة التي لا تعتبر رسميا جزء من الوظيفة مثل:(اقتراح تحسينات تنظيمية، عمل اقتراحات بناءه).
- ✓ المساعدة والتعاون مع الآخرين مثل:(مساندة العمال والعملاء).
- ✓ إتباع القواعد التنظيمية والإجراءات مثل:(إظهار الاحترام لسلطة، الالتزام بالقيم والسياسات التنظيمية).

وهناك العديد من ملحة لضرورة الاهتمام بكلى من أبعاد الأداء الضمني وأداء المهمة في نظام إدارة الأداء منها:

- ✓ تزيد المنافسة العالمية مستوى المجهود المطلوب من الموظف لهذا حيثما تكون فهي كافية في السابق أن يكون لدينا قوة عمل جيدة فيما يتعلق بأداء المهمة، فإن نظامنا العالمي والقوة المتنافسة المصاحبة التي تجعل من الملح (ضروري) أن يشترك قوة العمل أيضا في الأداء الضمني الإيجابي. فمن الصعب أن تتنافس لو وظفت قوة عمل لاشتراك في سلوكيات ضمنية (عامة).
- ✓ فيما يتعلق بجانب المنافسة العالمية هو الحاجة لتقديم خدمة عميل جيدة. يمكن أن يكون للأداء الضمني (العام) تأثير فعال على رضا العميل، عندما يبدل الموظف جهدا إضافيا لتلبية حاجات العميل.

[1] سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الأداء**، طبعة الأولى، دار الفكر الناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص ص 116-118.

✓ تشكل عديد من المنظمات الموظفين في فرق، رغم أن بعض الفرق لا تكون دائمة لأنهم يشكلوا الأداء في مهام قصيرة الأجل، وحقيقة عالم العمل اليوم هو أن الفرق موجود لتبقى، فيعتبر تعاون أفراد الفريق محدد أساسي لفعالية الفريق. لهذا يصبح الأداء الضمني مهم بشكل خاص للعمل الجماعي.

✓ بما فيها الأداء الضمني وأداء المهمة في نظام إدارة الأداء يقدم فوائد إضافية : يكون الموظفين المرتبطين راضون أكثر عن النظام ويعتقدوا أيضا أن النظام أكثر عدلا لو تم قياس الأداء بالإضافة لأداء المهمة يبدو أن الموظفين على وعي بأن الأداء الضمني هام في تأثير على فعالية التنظيمية ولهذا، يعتقدوا أن أنواع السلوكيات هذه يجب أن تشمل عليها المشرفون الأداء ،فمن الصعب عليهم أن يتجاهلون أبعاد الأداء الضمني لهذا نظرا لأن الأداء الضمني له تأثير على تقديرات الأداء الكلي حتى عند قياس أداء المهمة فقط، فهذا يجعل هناك حاجة للاستعمال على الأداء الضمني بشكل أفضل، يعتبر قياس الأداء الضمني هاما، لأنه لو لم يتم تحديده بعناية، فلن يصبح أكثر موضوعية وموضوعية وموضوع لإساءة التقدير بالمقارنة بقياس أداء المهمة.

ثانيا: مستويات الأداء.

يوجد العديد من مستويات الأداء تفيد بالتعريف على مستوى الأداء الذي تم تحقيقه وهي على النحو التالي :[1]

1. الأداء الاستثنائي: وهو الأداء الذي يبين تفوق المؤسسة على المدى البعيد والعقود المربحة والالتزام الواضح من قبل الكادر الرئيسي ووفرة النقد وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.

2.الأداء البارز: وهو الأداء الذي يبين قيادة الصناعية والحصول على عدة عقود عمل كبيرة و امتلاك كادر ذو كفاءة وتحفيز عال، ووضع نقدي متميز.

3.الأداء الجيد جدا: والذي يبين مدى صلابة الأداء، وتوفير الدلائل المستقبلية، والكادر الكفء، بالإضافة إلى الوضع المالي الجيد.

4.الأداء الجيد: وهو الأداء الذي يتميز بأنه وفق المعدلات السائدة، مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات والخدمات وقاعدة العملاء والكوادر، مع امتلاك الوضع المالي غير المستقر.

5.الأداء المعتل: وهو الأداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات والخدمات، وقاعدة العملاء، والكوادر العاملة أو عدم سهولة الوصول إلى الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

---

[1] كامل أحمد أبو ماضي، **بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع ،غزة، فلسطين، 2018 ، ص ص19- 21 .

6.الأداء الضـــعيف: وهنـا يكـون الأداء دون المعـدل بكثيـر، مـع وضـوح لنقـاط الضـعف فـي جميـع المحـاور تقريبـا، فضـلا عـن وجـود صـعوبات خطيـرة فـي اسـتقبال الكـوادر المؤهلـة، ومواجهـة مشـاكل خطيرة في الجوانب المالية.

7.الأداء المتـأزم: ويتمثـل هـذا النـوع مـن الأداء غيـر الكـفء تمامـا، ومـن المحتمـل أن يسـبب مشـاكل متنوعة وكبيرة في جميع محاور عمل المنظمة.

ويعتبـر الأداء هـو الهـدف المركـزي لعمليـة التحـول، والـذي يوضـح مـدى تحقيـق الأهـداف، ومسـتوى تنفيـذ الخطـط، ولإثبـات صـحة ذلـك فـإن التركيـز علـى مسـتويات الأداء فـي المنظمـات، يعـد مـن أكثـر مجـالات الاهتمـام دراسـة مـن قبـل كتـاب حقـل الإدارة بصـورة عامـة وحقـل الإسـتراتجية بصـورة خاصـة، وتـولي منظمـات الأعمـال لـلأداء أهميـة كبيـرة فـي تـوازي الإدارة الإسـتراتيجية،إن أهميتـه فـي هـذا المجـال يمكـن أن تنـاقش فـي ثلاثـة أبعـاد رئيسـية نظريـا Theorical،وتجريبيـا Empirical ، وإداريـا Managerial ،فمـن الناحيـة النظريـة يمثـل الأداء مركـز الإدارة الإسـتراتيجية، حيـث تحتـوي جميـع المنطلقـات الإداريـة علـى مضـامين ودلالات تخـتص بـالأداء سـواء بشـكل ضـمني أو بشـكل مباشـر. ويرجـع السـبب فـي ذلـك إلـى أن الأداء يمثـل اختبـارا زمنيـا للإسـتراتيجيات المختلفـة، والعمليـات الناتجـة عنها.أمـا الأهميـة الإداريـة فإنهـا تظهـر واضـحة مـن خـلال حجـم الاهتمـام الكبيـر والمميـز مـن قبـل إدارات المنظمـات بـالأداء ونتائجـه، والتحـولات التـي تجـري فـي هـذه المنظمـات اعتمادا على نتائج الأداء.

المطلب الثالث: معايير الأداء والعوامل المؤثرة فيه

أولا:معايير الأداء.

إن معـــايير الأداء standards performance، هـــي أســـس ينتمـــي إليهـــا أداء العـــاملين ويقـارن بهـا كأسـاس للحكـم عليـه ومـن دونهـا لا يمكـن معرفـة مـا إذا اسـتطعنا الوصـول إلـى الأهـداف بوضوح وبدقة.

تعتبـر المعـايير التاليـة هـي المعـايير الرئيسـية لتقيـيم الأداء مـع العلـم أنـه قـد يـرى الـبعض معايير أخرى تتفق وأهداف المؤسسة المراد تقييم أدائها وفيما يلي هذه المعايير:[1]

1.مؤشـــرات النتـــائج: وتخـتص بتقيـيم المسـتوى الـذي بلغتـه المنظمـة فـي تحقيـق الأهـداف الفرعيـة والإستراتيجية، ومعيار تحقيق.

الناتج = النتائج الفعلية / النتائج المستهدفة.

2.الكفاءة: ويراد به فيما إذا كان البرنامج قد استخدم الموارد بطريقة اقتصادية مثلى لإنجاز الهدف،

[1] وليد حميد رشيد الأميري، **تقييم وتطوير نظام تقويم أداء العاملين**، طبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014، ص 125.

الكفاءة =المخرجات / المدخلات.

3.الفعالية: ويقصد بها فيما إذا كان النشاط قد حقق النتائج المرضية مقارنة بالهدف الموضوع الفعالية.

الفعالية =الأهداف الفعلية / الأهداف المخططة.

4.الأثـــر: ويعنـــي النتـــائج المحققـــة مـــن التـــدخل فـــي تغييـــر الحالـــة ســـواء كانـــت المقصـــودة أو غيـــر المقصـــودة، إيجابيـــة، أو ســـلبية وتضـــم الآثـــار الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والبيئيـــة علـــى مســـتوى الفـــرد والمجتمع.

معيار الأثر =الأثر الفعلي / الأثر المخطط.

5.الاســـتمرارية: ويـــراد بهـــا فيمـــا إذا كانـــت الأنشـــطة وأثارهـــا تســـتمر إذا مـــا توقـــف الـــدعم الخـــارجي ممـــا يستدعي في حالة حصوله إجراء تغيرات جوهرية على الأنشطة.

معيار الاستمرارية = البرامج المنفذة حسب الموارد الفعلية /البرامج المخطط تنفيذها حسب الموارد المخططة.

6.الملائمـــــة: ويقصـــد بهـــذا المعيـــار مـــدى تماشـــي مخرجـــات البرنـــامج وأهدافـــه مـــع الأولويـــات الاجتماعيـــة المطروحـــة والتوقيـــت المناســـب لتنفيـــذه.وفيما إذ كانـــت التغيـــرات الاجتماعيـــة خـــلال فتـــرة تنفيـــذ البرنـــامج يبـــرز القناعـــات التـــي بنـــي عليهـــا فالملائمـــة هـــي مقيـــاس لمـــدى انتفـــاع المجتمـــع مـــن البرنامج ومدى تلاؤمه مع أولويات وحاجات المجتمع المطروحة.

معيار الملائمة =المستوى الفعلي لملائمة البرنامج مع حاجات المجتمع والفئة المستهدفة/المستوى المخطط لملائمة البرنامج مع حاجات المجتمع والفئة المستهدفة.

7.معيار الجودة: يهتم هذا المعيار بقياس فيما إذا كانت الخدمة أو السلعة المنتجة المقدمة تتلاءم مع المواصفات الفنية التي تعتمدها المنظمة وأنا ذالك ما جرى الأخذ به على نطاق واسع من المواصفات الدولية وعلى رأسها iso90000،و يأخذ المعيار الصيغة التالية:

معيار الجودة =المواصفات الفعلية للمنتج / المواصفات المتعددة .

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء.[1]

تتـــأثر العوامـــل التـــي تحـــدد الأداء بـــالموظف (أي القـــدرات والخبـــرة الســـابقة.) ممارســـات المـــوارد البشـــرية HR وبيئـــة العمـــل مثـــل : تقـــدم بعـــض الشـــركات فـــرص أكثـــر للتـــدريب علـــى شـــركات أخـــرى فـــي قيمـــة القائمـــة المتعلقـــة باســـتثمار التـــدريب الســـنوي فهنـــاك IBM (بليـــون دولار أمريكـــي) ACCENTURE(717 مليـــون دولار) وفـــرد للســـيارات (500 مليـــون دولار) وفـــي هـــذه الشـــركات لـــيس مـــن المحتمـــل أن تكـــون المعرفـــة الصـــريحة مشـــكلة كبيـــرة لأنـــه عنـــدما يـــتم التعـــرف علـــى

[1] سامح عبد المطالب عامل، **إدارة الأداء**، مرجع سبق ذكره، ص115.

نقص المعرفة وتحديده فيكون لدى الموظفين فرص عديدة لملئ الفجوة، رغم هذا ربما تتعلق مشكلات الأداء أكثر بالمعرفة الإجرائية والدافع.

بالنسبة للمعرفة الإجرائية ربما تكون لدى الموظفين بفعل المعرفة بأداء مهمة معينة لكن ربما لا كون لديهم المهارة للقيام بها بسبب نقص المعرفة للممارسة بالنسبة للدوافع، فإن مؤشرات الحجز ربما تكون قد سببت (أعراض للنجاة) التي تشمل على صيانة المشاعر تأثيرات سلبية قوية على الدافع، وربما يبدل الموظفون حدا أدنى لطاقة أعمالهم.

لهذا هناك ثلاث خصائص فريدة تحدد الأداء والمعرفة الصريحة، والمعرفة الإجرائية، والدافع بالإضافة لذلك يمكن أن تؤثر ممارسات الموارد البشرية وبيئة العمل على الأداء عند التعامل مع مشكلات الأداء، يحتاج المديرون أولا لتحديد أي من هذه العوامل تتعلق بالأداء بعد ذلك مساعدة الموظف على تحسين أدائه.

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء .

تحتل عملية تقييم الأداء دورا هاما في المؤسسة الاقتصادية لما لها من اثر على استمرارها ونموها وتطورها،حيث سنتعرض في هذا المبحث مفهوم وأهداف هاته العملية في المطلب الأول وأنواعها وخطواتها في المبحث الثاني طرقها ومتطلباتها وصعوباتها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف تقييم الأداء.

تعتبر عملية تقييم الأداء عملية مهمة في المؤسسة وترتكز فكرتها على مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وفيما يلي عرض لمفهوم وأهداف تقييم الأداء

أولا: مفهوم تقييم الأداء.

1.تعريف تقييم الأداء: تعددت التعاريف وتنوعت لاختلاف اتجاهات الباحثين ومن بينها ما يلي:

- تقييم الأداء المؤسسي حسب (محمود عبد الفتاح رضوان) هو "جهد نظامي لوضع معايير الانجاز في ضوء الأهداف التنظيمية وتصميم أنظمة معلوماتية للتغذية العكسية ومقارنة الانجاز الفعلي بالمعايير الموضوعة من قبل، وتحديد أي وجود للانحرافات والأخطاء واتخاذ الفعل الإداري المطلوب".[1]
- تقييم الأداء حسب(مدحت أبو النصر) هو "عملية تحليل وتقييم أنماط ومستويات أداء العاملين وتعاملهم وتحديد درجة كفاءتهم الحالية والمتوقعة كأساس لتقويم وترشيد هذه الأنماط والمستويات"[2]
- فقد جاء في مفهوم تقييم الأداء (علاء فرحان طالب وآخرون) حسب بأنه" وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر ،وتشمل مجوعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من إن النتائج تتحقق على النحو المرسوم ،وبأعلى درجة من الكفاءة".[3]
- كما يعرف أيضا حسب (فارس رشيد البياتي) انه " عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال وتأكد من استخدام الموارد المتاحة وفق الخطة الموضوعة".[4]

استنادا على ما سبق يمكن تعريف عملية تقييم الأداء على أنها الفحص الدقيق الأداء المالي المحقق من طرف المؤسسة الاقتصادية خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات ومعرفة ما إذا تم تحقيق ما كان مرجوا ومخططا له في البداية وهو عملية قياس وتشخيص وتقويم للوضع المالي أو الأداء المالي للمؤسسة أي

---

[1] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012-2013، ص10.

[2] مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[3] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحكومة المؤسسة " الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن،2011، ص75.

[4] فارس رشيد البياتي، **محاسبة الأداء في المؤسسة الخدمية**، الطبعة الأولى، دار آيلة، 2008، ص 17.

عملية اكتشاف انحرافات المتسببة في النتائج السلبية ،ومحاولة معالجة هذه النتائج بطرق معينة وتجنب الانحرافات مستقبلا ،وأيضا استكشاف نقاط القوة وتدعيميها، واكتشاف نقاط الضعف وتجنبها.

2. أهمية تقييم الأداء: تكمن فيما يلي:[1]

- ✓ يساهم في وضع الخطط التدريبية لمختلف الأفراد والأقسام.
- ✓ يحقق فوائد كثيرة للمؤسسة فهو مدخل لتركيز على الخطط الإستراتيجية كما يوفر آلية لرفع التقرير حول برامج العمل إلى الإدارة العليا.
- ✓ يحسن عملية إدارة المنتجات والخدمات وتلبية حاجة العملاء.
- ✓ يمكن المؤسسة من الحصول على صورة واضحة حول كفاءة وفعالية البرامج والعمليات والأفراد.
- ✓ يساهم في تطوير المنظمة من خلال تنسيق بين وحداتها وخلق فرع من المنافسة بين أقسامها المختلفة فيزيد من مستوى أداءها فيخلص بدلك نقاط من ضعفها وبثمن نقاط قوتها.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء.

ويكتمل مفهوم تقييم الأداء المؤسسي بالتعرف على أهدافه كما جاءت في (محمود رضوان) ما يلي:

- ✓ تحسين الأداء والإنتاجية، والإنتاجية هدف أساسي Basic Target لكل منظمة أو مؤسسة فهي هدف أخير تسعى إليه المنظمات مرور أعلى أهداف أولية ثم وسيطة، ولهذا فان تقييم الأداء المؤسسي للمنظمة هو هدف أولي لهدف وسيط ، هو تحسين الأداء لزيادة الإنتاجية.
- ✓ هدف تقييم الأداء المؤسسي هو التغذية العكسية للمنظومات الفرعية–أي إدارات المنظمة والنظام ككل لرقابة الوقائية.
- ✓ تقييم الأداء المؤسسي يعكس للدولة أداء القطاع التي تعمل فيه المنظمات.
- ✓ يهدف نظام تقييم الأداء المؤسسي تقريب النتائج من التوقعات والتنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات أداء كمحطات إنذار مبكر عند حدوث انحراف[2].

وتعدد أهداف تقييم أداء حسب (اندرو سيزلاغي مارك) لتشمل ما يلي:

- ✓ التأكد من مدى تحقيق المؤسسة للأهداف والبرامج المخطط لها.
- ✓ اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح إجراءات لتصحيحها وتجنب وقوعها مستقبلا فتعزز بذلك الوظيفة الرقابية في المؤسسة.
- ✓ ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد ومتابعة كيفية استخدامها.

---

[1] اندرو سيزلاغي مارك جي والاس، ترجمة جعفر أبو قاسم احمد، **السلوك التنظيمي والأداء**، معهد الإدارة العامة،1991، ص378.

[2] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13– 15.

- ✓ تقييم سياسات التوظيف وتكوين و التدريب المعتمدة.
- ✓ ربط الأهداف الجزئية بالهدف الكلي للمؤسسة[1].

المطلب الثاني: أنواع ومتطلبات تقييم الأداء.

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة وأداة للكشف عن الانحرافات وتحديد الجهة المسؤولة عنها، وعليه سنتعرض في هذا المطلب إلى أنواع ومتطلبات تقييم الأداء.

أولا: أنواع تقييم الأداء.

تعبر تقييم الأداء عملية شاملة لنشاطات المؤسسة فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء التالية:[2]

1.تقييم الأداء المخطط: يقصد به التحقيق في مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وذلك مقارنة المؤثرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤثرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، وهذا بهدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وإعطاء صورة واضحة عن الانحرافات والأخطار التي حدثت مع تفسير أسبابها ومعالجتها وذلك بمراعاة الظروف التي سايرت عملية تنفيذ الخطة.

2.تقييم الأداء الفعلي: يقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها وذلك بغية التعرف على الاختلافات التي حدث وقياس درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا بتحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة تطوراتها خلال السنة وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤثرات مع الأرقام الفعلية لسنوات السابقة في المؤسسة إضافة إلى مقارنة ما حققته المؤسسات المنافسة مع نتائج خلال السنة المالية المعينة والسنوات السابقة أيضا.

3. تقييم الأداء المعياري(القياسي): يقصد به مقارنة النتائج الفعلية التي تحصلت عليها المؤسسة ويأخذ نوعين من المقارنة حيث يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياس للحكم على كون الشروط منها الإمكانيات والموارد المتاحة.

4.تقييم الأداء العام: يتعرض هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب في المؤسسة باستخدام جميع المؤثرات المخطط و الفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وأخر بتمييز نشاط أخر

---

[1] اندرو سيزلاغي مارك جي والاس، مرجع سبق ذكره، ص379.

[2] مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، عمان، 2007 ، ص ص 35 ،43.

وإعطائه وزن يرجحه على أخر فتستخدم العليا للمؤسسة هذه الأرجحية ومؤثرات النتائج المخطط والفعلية والمعيارية لتصل إلى درجة لتقييم الشامل للمؤسسة.

ثانيا:متطلبات تقييم الأداء.

حتى يتمكن مسيرو المؤسسة من تحقيق أهداف عملية تقييم الأداء لابد أن تتوفر مجموعة من المتطلبات نوجزها في ما يلي:[1]

- ✓ توفر نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات لتقويم الأداء.
- ✓ أن تكون الإجراءات الموضوعة لتقييم الأداء واضحة ومتناقصة لتجنب عرقلة العملية التصحيحية.
- ✓ ضرورة وجود تكامل مع أنواع الرقابة الأخرى.
- ✓ أن يهدف إلى الوصول إلى نتائج ايجابية ويحسن الأداء الكلي.
- ✓ من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدد يقيم على أساسه أداء المؤسسة، ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة.

المطلب الثالث: طرق وصعوبات تقييم الأداء.

يعتبر نظام قياس الأداء أداة لتحقيق أهداف المؤسسة فاختلفت طرق أداء ولتحقيق ذات الأهداف لابد من توفر بعض المتطلبات الأساسية التي تساهم في الارتفاع بدرجة التقييم إلا انه رغم ذلك قد تكون هناك صعوبات تحول دون ذلك وهو ما سنتعرض له في هذا المطلب.

أولا: طرق تقييم الأداء.

عادة ما يتم إجراء تقييم الأداء من خلال واحد أو أكثر من الطرق التالية:[2]

1.طريقة المقاييس المدرجة البيانية: وتعد هذه الطريقة من ابسط طرق تقييم الأداء ،وتقوم هذه الطريقة على أسس حصر مجموعة السمات أو الخصائص المراد تقييمها مثل الجودة والمصداقية ثم تحديد مدى لتقييم كل خاصية بدا من غير مرضية وحتى فائقة، ويبدأ المشرف في تقييم كل مرؤوس من خلال وضع دائرة حول الدرجة التي يحصل عليها مرؤوس بالنسبة لكل خاصية، ثم تجمع الدرجات التي حصل عليها الفرد في جميع الخصائص.

2.طريقة الترتيب: وبمقتضى هذه الطريقة يتم ترتيب الموظفين من الأفضل إلى الأسوء بناءا على مجموعة من السمات أو الخصائص ،وتبدأ هذه الطريقة بحصر مجموعة المرؤوسين المراد تقييم أدائهم ،ثم يتم هؤلاء الأفراد من الأفضل إلى الاسوء بالنسبة لكل خاصية.

---

[1] مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مرجع سبق ذكره ،ص42.

[2] جاري ديسلر، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 2008، ص ص 324 -325.

3.طريقة المقارنة الثنائية: تقوم هذه الطريقة على ترتيب المرؤوسين اعتمادا على المقارنة الثنائية بين كل فرد وباقي الإفراد للوصول إلى أفضل الموظفين.

4.طريقة التوزيع الإجباري: هي طريقة شبيهة بطريقة التدريج على المنحنى، حيث يتم تحديد نسب مئوية للتقديرات التي يحصل عليها الأفراد.

5.طريقة الأحداث الهامة: حيث يقوم المراقب أو المشرف بعمل سجل لأمثلة من الفعاليات والأحداث المرغوبة ولا مرغوبة لسلوك كل المرؤوسين في العمل، لذا فكل 6 أشهر أو يزيد يلتقي المشرف والمرؤوس ويناقشا أداء الأخير باستخدام أحداث معينة كأمثلة.

6.مقاييس ثابتة سلوكيا: هي مقاييس تجمع بين مزايا وعيوب طريقة الأحداث الهامة وطريقة التقييم الروائية من خلال استخدام مقياس كمي في تقييم خصائص الفرد.

7.الإدارة بالأهداف: تتضمن هذه الطريقة مجموعة من الأهداف قابلة القياس لكل موظف ومراجعة مدى تقدمه نحو تحقيقها.

8.استخدام أكثر من طريقة في تقييم الأداء: في الواقع العملي غالبا ما تستخدم معظم الشركات أكثر من طريقة في تقييم أداء العاملين بها فهناك من يعتمد بصفة أساسية على نظام التقييم التدريج في قياس مجموعة من الخصائص المتوفرة لدى الفرد، بالإضافة إلى انه يوجد جزء لكتابة التعليق عقب كل مهارة أو خاصية، وهذا يسمح للمقيم بتحديد مجموعة من الأهداف الهامة.

ثالثا:مشاكل وصعوبات تقييم الأداء.

لو كان من الممكن تقييم جهود الأفراد العاملين على أساس عدد الوحدات المنتجة أو قيمة المبيعات، أو غير ذلك من المعايير الموضوعية لامكن تجنب تلك العيوب المصاحبة لعملية تقييم الأداء، إذ أن هذه العملية تتم على أساس التقديرات الشخصية، مما ينتج عنها الكثير من الأخطاء والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1.التأثير بصفة معينة في الحكم على كفاءة المرؤوسين: تظهر هذه المشكلة عندما يتأثر القائم بالتقييم ببعض الصفات أو الخصائص المميزة للفرد الفرد محل التقييم، مما يفقد هذه العملية الهدف المرجو منها، فقد تظهر النتائج ايجابية في حالة التأثر الايجابي أو سلبية في حالة التأثر السلبي، وفي كلتا الحالتين يعتبر الأمر مشكلة.

2.التشدد أو التساهل من جانب الرؤساء في التقييم: يتعلق الأمر هذه الحالة ببعض الخصائص الذاتية لدى الفرد القائم بالتقييم، فلو كان هذا الأخير حديث الخبرة في مجال العمل الإداري، قد يميل إلى القسوة

[1] محمد هاني محمد، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى ، دار المعتز ، لأردن، 2014، ص ص 266-267.

والصرامة على عكس الآخر والخبرة الإدارية العالي وجهة أخرى نجد بعض الرؤساء يميلون إلى التساهل مع المعنيين بالتقييم مما ينعكس بشكل سلبي على النتائج، ولن يتحقق الهدف الأساسي من عملية التقييم.

3.إصدار إحكام عامة ومتوسطة اتجاه المقيمين: تظهر هذه المشكلة أثناء عملية قياس الأداء، إذ يعطى الأداء القيمة الوسطية في سلم التقييم دون التمييز بين أداء العاملين، مما يؤدي إلى الخروج بنتائج سلبية عند تحديد نقاط قوة وضعف الأداء، حيث يصعب تحديد الوضع الحقيقي للأداء.

4.عدم وضوح الهدف من عملية التقييم: على الإدارة وضع هدف معين للتقييم حتى لا تكون العملية هدرا في الوقت والمال، كأن يتعلق الأمر بالقياس، أو المقارنة أو تقويم نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

وعليه يمطن القول، بأنه حتى يتمكن برنامج تقييم الأداء من تأدية الغرض المطلوب، يجب أن يكون هناك تعاون من جانب الرؤساء واستعداد للإشارة إلى نقاط القوة والضعف في أداء الأفراد الذين يعملون تحت إشرافهم مع إثبات ملاحظاتهم بطريقة واضحة ومحدد تقوم على أسس موضوعية.

5.عدم توفر الوقت الكافي: إن عدم توفر الوقت الكافي لدى المشرف أو المدير الذي يقوم بعملية التقييم قد يحول دون الدقة في العملية، فالشرف أو المدير يكون عادة مشغولا بأمور أخرى مهمة، إلا إن إدارة الوقت بشكل جيد يلعب دورا أساسيا في تحديد الأولويات وإعطاء الأمور حقها بما يتناسب مع أهميتها[1].

[1] محمود احمد جودة، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان الأردن، 2014 ، ص267.

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية

إن للتعاليم الإسلامية أثر على العمل المصرفي التقليدي وتقييد للعمل المصرفي الإسلامي من خلال مجموعة من القواعد أهمها حظر دفع أو قبض سعر الفائدة المحدد مسبقا، وهو ما يستخلف عنه في الترتيبات لتقاسم الربح والخسارة وهو مبدأ شرعي لا أساس له في تعاملات البنوك التقليدية الأمر الذي ساهم في تطور مسيرة هذه المصارف الإسلامية حيث أصبحت واقعا ملموسا فعالا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل وتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك الإسلامية.

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض تعامل بالربا، ولذلك تعد منافس قوي للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف لطبيعة العمل، لتعرف على هذا النوع المميز من المؤسسات المصرفية نتطرق إلى العناصر التالية:

أولا: نشأة وتطور البنوك الإسلامية.

بدأت المصارف الإسلامية أعمالها المتضمنة التطبيقات المصرفية الحديثة بعد عام 1975 وكانت جرت محاولة في مصر إنشاء بنك ادخار، إلا أن التجربة المصرفية المذكور لم تدفع حركة إنشاء البنوك الإسلامية الحديثة بالعدو والتسارع الذي نشهده اليوم وجاءت التجربة المصرفية بعد محاولات سبقتها لإنشاء وصناديق ادخار عن الفائدة في ماليزيا عام 1940 في باكستان 1950.

وجاء تأسيس بنك دبي الإسلامي 1975 لقديم الخدمات المصرفية وإعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي في بداية هذا التسارع الذي تتابع بعد ذلك، ونشهد اليوم أكثر من مئة مصرف إسلامي في أكثر من عشرين بلدا بعضها بلدان إسلامية وبعضها غير إسلامية.

ولقد قوبلت حركة إنشاء المصارف الإسلامية بإقبال المتعاملين معها بشكل فاق توقعات أكثر الناس خشية من عدم نجاحها وأكثرهم حماسة لها، واستطاعت المصارف الإسلامية خلال عملها في السنوات القليلة الماضية أن تجيب على أسئلة كثيرة برزت عند بدء عملها وردت على تخوفات البعض حول إمكانية استمرارها وإمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين والمساهمين وإمكانية الانتشار والنجاح وتقديم الخدمات المتنوعة للمتعاملين معها.

اما بالنسبة للأردن تأسس أول بنك إسلامي في الأردن في عام 1978 وهو البنك الإسلامي الأردني[1].

وفيما يلي عرض لباكورة المصارف الإسلامية التي أسست منذ 1975 وتطورها وانتشارها:

[1] انس البكري، وليد صافي ، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن،2010، ص ص 130-131.

الجدول رقم(1-1): المصارف الإسلامية.

السنة	اسم المصرف الإسلامي	مكان
1975	-البنك الإسلامي للتنمية بجدة_بنك إسلامي عالمي.	جدة_السعودية
1975	-بنك دبي الإسلامي.	دبي_الإمارات
1978	-بنك فيصل الإسلامي السوداني.	السودان
1978	-بنك فيصل الإسلامي المصري.	القاهرة_مصر
1978	-بنك التمويل الكويتي.	الكويت
1978	-الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي.	الشارقة_الإمارات
1979	-البنك الإسلامي الأردني للاستثمار التنمية.	عمان_الأردن
1979	-بنك البحرين الإسلامي.	البحرين
1980	-إنشاء مجموعة من المصارف الإسلامية بباكستان.	باكستان
1980	-البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.	القاهرة_مصر
1981	-بنك التضامن الإسلامي بالسودان	السودان
1981	-إنشاء فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك المصرية حوالي 100 فرع	الأنحاء جمهورية مصر العربية
السنة	اسم المصرف الإسلامي	المكان
1981	-المصرف الإسلامي الدولي_لكسمبورج	لكسمبورج
1982	-دار المال الإسلامي_فروع في أنحاء العالم.	أنحاء العالم
1983	-مصرف فيصل الإسلامي البحرين.	البحرين
1983	-بنك قطر الإسلامي	قطر
1983	-بنك البركة الإسلامي	البحرين
1983	-البنك الإسلامي لغرب السودان	خرطوم_السودان
1983	-البنك الإسلامي السوداني.	السودان

1983	-بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود	بنغلاديش
1983	-شركة البحرين الإسلامية للاستثمار	البحرين
1983	-بنك قبرص الإسلامي	قبرص
1983	-بنك التمويل الإسلامي بلندن	لندن
1983	-بيت التمويل الأردني للاستثمار والتنمية.	الأردن
1985	-مجموعة بنوك دله البركة الإسلامية.	أنحاء العالم
2000	وصل عدد المصارف الإسلامية حولي مئتين وعشرة من جميع أنحاء العالم	

المصدر:نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، طبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن 2014، ص ص37-38.

العوامل والأسباب التي ساعدت على إنشاء المصارف الإسلامية:[1]

- ✓ تبلور فكرة البنوك الإسلامية ونضوجها وتفهمها، وقيام المخلصين من بناء هذه الأمة بإعلان عن هذه الفكرة بصراحة و وضوح.
- ✓ طرح هده الفكرة في المؤتمرات العلمية والسياسية للعالم الإسلامي.
- ✓ المحاولة الجادة من قبل الباحثين لإيجاد بدائل للمصارف التقليدية.
- ✓ الصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدها العالم الإسلامي وما صاحب ذلك من توجه جاد وصدق من المسلمين نحو تكييف ما يتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية.

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نذكر منها:

- ➢ حسب (شهاب احمد العزعزي) البنك الإسلامي "هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".[2]

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 34.

[2] شهاب احمد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن،2012 ، ص11.

- وحسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية هي:"تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل أخذا أو عطاء".[1]
- عرفه أيضا (محمود حسن الصوان) على انه "مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي".[2]
- كما عرفه (حسين محمد سمحان) انه" المصرف الإسلامي هو مصرف تجاري رخص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامي".[3]

من خلال التعاريف السابق يمكن القول أن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، واقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقّي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

سوف نوضح خصائص وأهداف البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولا: خصائص البنوك الإسلامية.

تحدد خصائص المصارف الإسلامية كما يلي:

- ✓ استبعاد التعامل بالفائدة،وهو ما يميزها عن المصارف التقليدية.
- ✓ وتوجيه جهدها نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة، وبذلك تخرج عن الأسلوب المتبع في المصارف التقليدية والذي يتمثل في تمويل المشروعات بفائدة.[4]
- ✓ العمل على تعبئة الادخار المجمد(المبعد عن التعامل مع البنوك التقليدية) في العالم الإسلامي.
- ✓ تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- ✓ إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.[5]

---

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة** ، مرجع سبق ذكره ، ص31.

[2] محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، ص90.

[3] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ،2009، ص30.

[4] شهاب احمد العزعزي، مرجع سبق ذكره،ص 19.

[5] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، مرجع سبق ذكره، ص35

✓ لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي يسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم انه يبقى هدفا أساسيا لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح احد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.[1]

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية.

تتمثل أهداف البنوك الإسلامية فيما يلي :[2]

✓ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول بها إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغير المنشود في الشرع، ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات أي سواء كانت بشرية أو مادية أو غيرها، فإنه نوع من التغير في المجتمع الذي تنشده البنوك الإسلامية كهدف من أهداف الشرع الإسلامي.

✓ أن تتماشى معاملاته المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يجد البديل الإسلامي لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المسلمين ﴿ أفغير الله أبتغى حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا﴾.

✓ تنمية وتثبيت القيم العقائدية والخلق الحسن والسلوك لدى العاملين والمتعاملين مع البنك الإسلامي، وذلك لتطهير هذا النشاط من الفساد ﴿ أفمن أسس بنيانه على تقوى الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم والله لا يهدي القوم الظالمين﴾.

✓ تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع الأفراد والمؤسسات المختلفة.

✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد ومؤسسات للأغراض المشروعات الاقتصادية على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة، بالنسبة للمعطى والآخذ.

✓ إيجاد التنسيق والتعاون والتكامل بين الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع والتي تسير على أحكام الشريعة الإسلامية.

✓ المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأمة الإسلامية، بكافة السبل المشروعة ودعم التعاون الإسلامي وتحقيق التكافل الاجتماعي.

---

[1] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ،عمان ،الأردن،2011، ص 36.

[2] وصال محمد الأمين محمد أحمد، **أثر مخاطر التمويل المصرفي على أداء المصارف الإسلامية (بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني–وبنك الشمال الإسلامي في الفترة من 2003–2017)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان ،2019، ص ص 53–54.

فالبنوك الإسلامية جاءت بأهداف وأغراض لإحداث تغير في العمل البنكي، من حيث الهياكل والتنظيم والأغراض عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي واقعيا، مع عدم إغفال الصالح العام.

المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

تعددت مصادر الأموال في المصارف الإسلامية نذكرها فيما يلي:

أولا:المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية.

سوف يتم دراسة كل مصدر من المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:[1]

1.حقوق المساهمين: تتكون حقوق المساهمين من رأس المالي المدفوع و الاحتياطيات و الأرباح المرحلة (في حالة تحقيقها)

وفيما يلي مناقشة لبنود حقوق المساهمين:

أ). رأس المال: يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين و المساهمين عند إنشائه مقبل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال و التي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات أجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما يمكن الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

ب). الاحتياطات: وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلى من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقويم المركز المالي للمصرف وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

وتعد الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبية الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظرا لحداثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فيما زالت الاحتياطيات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.

ج). الأرباح المرحلة: تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.

2.المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تحديد أو مقابلة النقص في القيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

---

[1] محمود الوادي، حسين سمحان، سهيل سمحان،"**النقود والمصارف**"، الطبعة الأولى،دار الميسرة للنشر وتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010، ص ص194-195.

ونفرق هنا نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلال الأصول، وتتخصص مقابل النقص في قيمة الأصول مثل تخصص الديون المشكوك فيها وتخصص هبوط الأوراق المالية.

وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك من خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها الغرض الذي أنشئ من اجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار استثمار سلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

3. الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

وتعد المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسيتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبيرة، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل،إما في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها.

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

تتمثل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية على:[1]

1. الحسابات (الودائع) الانتمائية : تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض. فتقبل الأموال على أنها قروض تلتزم بردها بدون زيادة أو نقصان ولكن لبنوك الإسلامية هنا تحصل على تفويض من صاحب المال (المودع) تكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان البنك الإسلامي. وبهذا فلا يكون المودع أي حق في نتائج استثمار هذا المال بما أنه لا يتحمل أي مسؤولية (خسارة) ناجمة من الاستثمار. وتكون عوائد هذا الاستثمار خالصة للمصرف الإسلامي عملا بقاعدة الغنم بالغرم وإخراج بالضمان.وهذا ما يمكن تلخيص أسباب حصول البنك الإسلامي على أرباح استثمار حسابات الائتمان دون إشراك المودعين فيها ما يلي:

- ✓ تنقل في هذا النوع من الحسابات ملكية المال من المودع (المقرض) إلى البنك الإسلامي ويصبح هذا المال دينا في ذمة البنك نحو صاحب المال.
- ✓ نتائج استثمار المال يمثل حق مالك المال حيث ترتبط مخاطر الاستثمار بالملكية كما هي معروف ومن عليه الغرم فله الغنم.

ومن أنواع الحسابات الائتمانية في البنوك الإسلامية:

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص ص 200-205.

✓ **الحسابات الجارية وقت الطلب:**

وهي حسابات تقوم البنوك الإسلامية بمنحها للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو للذين يرغبون بالحصول على الخدمات المصرفية المتعلقة بالتفاصيل التجاري أو خدمات الدفع أو التحويل للاستغناء عن حمل النقود والتعامل النقدي اليومي.

وقد عرفها البعض من وجهة قانونية بأنها المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد أن تكون حاضرة التداول والسحب عليها لحضة الحاجة، حيث تره بمجرد الطلب، ودون التوقف على إخطار سابق من أي نوع.

✓ **حسابات تحت الطلب:**

وهذه حسابات يتم فصلها أحيانا في بعض البنوك عن الحسابات الجارية لأن أصحابها عادة يكونوا من صغار المودعين أو من الذين يحتاجون أموالهم لمدة محدودة ولا يحتاجون السحب منها باستمرار. لذلك لا يعطي أصحاب هذه الحسابات دفاتر شبكات وعادة ما يتم السحب منها بشكل شخصي.

والحسابات الائتمانية بهذه السعة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم بحرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة المصرف بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

وقد ورد في مؤتمر الصرف الإسلامي المعتمد بدبي في مايو 1979م ما يلي:

(عدم استحقاق الحساب الجاري أي نصيب في أرباح الاستثمار)

و تمثل الحسابات الجارية مصدرا من مصادر تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية في حالة ما إذا كانت تمثل قيمة كبيرة من إجمالي الودائع نظرا لأنها ودائع غي مكلفة.

وتساوت نسبة الحسابات الجارية من مصرف لأخر، وكلما زادت محفظة المصارف على جلب الودائع غير مكلفة كلما أدى ذلك لزيادة الموارد المالية للمصرف غير مكلفة، مما يؤدي إلى زيادة العائد الناتج من تشغيل هذه الموارد.

2. **الحسابات الاستثمارية:**

هي الحسابات (الودائع) التي يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة. حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع البنك (نموذج فتح الحساب) مفاده أنهم يفوضون البنك الإسلامي بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الشرعية على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين البنك الإسلامي بنسب متفق عليها ابتداء، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال (أرباب الأموال أو أصحاب الحسابات الاستثمارية) ما لم

يقتصر البنك أو يتعدى على المال. وهذا هو مقتضى عقد المضاربة، وتقوم البنوك الإسلامية بخلط أموال جميع المودعين في هذه الحسابات معا كما تخلطها بأموالها الخاصة. لذلك تسمى هذه الحسابات الاستثمار المشترك. ويكون البنك الإسلامي هنا هو العامل في المضاربة أو المضارب بينما يكون أرباب الأموال هم المودعون، ويكمن تلخيص أسباب حصول أصحاب الودائع الاستثمارية على الأرباح _ إذا تحققت _ وتحملهم الخسائر بما يلي

تستمر ملكية أصحاب الودائع الاستثمارية لأموالهم المودعة في المصرف الإسلامي ولكنهم هنا يفوضونه بالتصرف في هذه الأموال واستثمارها حسب الاتفاق. ويتحمل المودعون مخاطر استثمار أموالهم.

ثالثا: الودائع الادخارية[1]

وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا، ويكون لصاحبها الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه المصرف إياه، وتدفع المصارف على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيتها بالمصرف.

وتقوم المصارف الإسلامية بتشجيع صغار المدخرين على إيداع مدخراتهم لديها، وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لديهم، حيث تقوم باستثمار هذه الإيداعات وتشارك أصحابها في الربح أو الخسارة إن وقعت.

في هذا النوع من الودائع تقوم المصارف الإسلامية بتخيير أصحابها بين إيداعها بالكامل في الاستثمار، على أن تشارك في الربح والخسارة، وبين إيداع قسم منها في حساب الاستثمار،ويترك القسم الآخر في حساب الادخار لمواجهة طلبات السحب المحتمل من المودع، وبين إيداع هذه الأموال لدى المصرف على أن يقوم بضمان رد أصل المال.

[1] امال لعمش،دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية(دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011-2012، ص ص 30،31.

خلاصة الفصل:

مما سبق تقديمه في هذا الفصل يظهر مفهوم الأداء كمفهوم جوهري يستدعي ضرورة الاهتمام به ومتابعته وتقييمه داخل البنوك للوصول إلى الحكم على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

كما تعتبر مخرجات عملية تقييم الأداء الأساس في التعرف على جوانب الضعف في أداء البنوك والعاملين بها، وبناء عليها يتم وضع خطط تحسين الأداء والسهر على تنفيذها بما يجعلها قادرة على تحقيق النتائج المبتغاة والوصول إلى الأداء المتميز.

كما تحدثنا في هذا الفصل عن الإطار العام للبنوك الإسلامية من خلال عرضنا لمفهومها وتطورها ومصادر الأموال، ونلخصها إلى ما يلي:

- ✓ إن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية اقتصادية إسلامية تتسم بالإيجابية والتنموية الاجتماعية والاستثمارية، تسعى إلى تحقيق توازن بين الربحية المحققة لديها وتكافل المجتمع الإسلامي.
- ✓ إن مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لا يمكن أن تختلف ومصادر الأموال في البنوك التقليدية، إلا أن هذه الأخيرة تقوم بإصدار مجموعة من الأدوات الاستثمارية الإسلامية القائمة على عنصر أساسي يتمثل في لقاء رأس المال مع العمل المنتج للربح أو لأي شكل من أشكال العائد أو الإيراد الأخرى.
- ✓ إن أهم ما يميز صيغ التمويل في البنوك الإسلامية عن صيغ التمويل في البنوك التقليدية هو قيام الأولى على عنصر المخاطرة (الغنم بالغرم) حيث لا يحق الربح إلا بتحمل المخاطر، بينما تقوم الثانية على الربا أي الزيادة المشروطة.

الفصل الثاني:

مدخل حول تقييم أداء المصرفي وفق نظام CAMELS

تمهيد:

يعد الوصول إلى إيجاد نظام مصرفي سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي، وتعتبر أحد أهم الأهداف الرئيسية للوقاية المصرفية فتحقق مبدأ السلامة المصرفية الذي يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف سليم، لذلك لم يكن أمام المؤسسات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم أداء البنوك ومن ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل في أدائها وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م، أين ظهر ما يعرف بنظام التصنيف البنوك أو ما يسمى بنظام التقييم المصرفي الأمريكي الذي يستند إلى نتائج الرقابة الميدانية ويطلق عليه نظام CAMELS. ولتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم حول نظام CAMELS.

المبحث الثاني:معايير تقييم الأداء وفق نظام CAMELS

المبحث الثالث: الإجراءات الرقابية المتخذة وفق تصنيف نظام CAMELS ومدى ملائمته لطبيعة عمل البنوك الإسلامية

المبحث الأول: مفاهيم حول نظام CAMELS.

يعد معيار CAMELS إحدى المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأته وتعريفه ومميزاته وكيفية العمل به.

المطلب الأول: نشأة وتطور طريقةCAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر CAMELS، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لعديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى نتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية، ولقد كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالية من الشفافية تساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية. [1]

حيت مرة بثلاثة مراحل وهي:[2]

المرحلة الأولى: نظام CAEL.

يعتبر هذا النظام أداة للرقابة المصرفية المكتبية (Off _ Site Supervision)، ويعتمد على تحليل البيانات المالية ربع السنوية المرسلة من قبل المصارف إلى البنك المركزي، من ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة للمعيار (CAMELS) تتمثل في (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة) ولا يشمل المعيار المذكور عنصري الإدارة والحساسية المخاطر السوق، وضمن أدبيات الرقابة المصرفية وردت ثلاث من الخصائص والمميزات التي يمتاز بها هذا النظام وكالاتي:

---

[1] gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe , revue française d'Economie , vol 19 N1 2004 , p 78

[2] نوري عبد الرسول الخاقاني، صلاح عامر أبو هونه، **استخدام نظام CAMELSفي تحليل(كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة المصارف العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد15، العدد2، جامعة الكوفة، العراق، 2018، ص ص 32-33.

- ✓ يعد أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشرا للتفتيش الميداني عبر طريقة CAEL وبالتالي فهو مكمل لمعيارِ CAMEL وليس بديلا عنه.
- ✓ تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير (CAMEL) ونسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.
- ✓ يمكن عمل تقييم موحد للمصارف مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار (CAMEL) الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للمصارف في تاريخ محدد.

المرحلة الثانية: نظام CAMEL

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد هذا المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة(On _ Site Supervision) التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وتعتمد السلطات النقدية على الأخذ بنتائج معيار (CAMEL) أكتر من معيار (CAEL) والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تمثل الواقع الحقيقي لموقف المصرف. وهذا المعيار يحتل مساحة واسعة ضمن نظام الإنذار المبكر (Early Warning System) إذ يمكن السلطات النقدية وإدارة المصرف من معرفة قرب احتمال فشل المصرف في المستقبل، ويتم إعلام إدارة المصرف (المحتمل للإفلاس في المستقبل) بضرورة إعادة النظر وتصحيح السياسات المتعبة في إدارة المصرف لتجنب الوقوع في مشكلة الإفلاس، ويتم استخدام أسلوب تحليل (Logit) و(Plobit) في نموذج CAMEL الذي يتضمن خمسة عناصر رئيسية وهي (كفاية رأس لمال، نوعية الموجودات، نوعية إدارة المصرف، القابلية الإيرادات، ومركز السيولة)، حيث أن البنوك المركزية في العديد من الدول تستخدم نظام CAMEL بمثابة وسيلة لحماية المصارف وكما هو الحال في المملكة المتحدة و تايلندا، ويمكن تلخيص أهم مميزات النظام CAMEL واستخدامه كوسيلة الرقابة المصرفية الميدانية في النقاط التالية:

- ✓ تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- ✓ اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود، وتفتيش بنود ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف .
- ✓ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير، مما يقلل من حجم التقارير .
- ✓ توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- ✓ عمل تصنيف شامل لنظام المصرفي كاملا وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف ولكل مجموعة متشابهة من المصارف وراسية لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- ✓ يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

- ✓ يحدد درجة الشفافية عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع .
- ✓ يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استعمال معيار CAEL بسبب غياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المشتقات من مصادرها الحقيقية في التفتيش البياني.

المرحلة الثالثة: نظام CAMELS

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات وجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي وذلك باستنباط نموذج يساعد السلطات النقدية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروع المصارف التحليلية، وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي لفروعها بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وتطبيق لمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف إلى تفعيله استجابة لمعايير لجنة بازل الثانية إذ يقوم المصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي، ومن أهم الإضافات على هذا النظام هو إضافة عنصر الحساسية لمخاطر السوق (Sentitivilg Of Market Risk) من أجل تحليل وتصنيف مخاطر البنوك التي تتعرض لها، وبذلك أصبح هذا النظام متكاملا من حيث العناصر الستة كما يعد من أهم مؤشرات الحيطة الجزئية، وبموجب هذا النظام يجرى تقييم المصارف على أساس عناصر الأداء التي تتضمن (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الادارة، الربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق)، وتبلغ المصارف بنتائج التصنيف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتعد نتيجة التصنيف سرية لذلك تقتصر على السلطات الرقابة حتى لا يؤثر نشرها على ثقة المودعين في المصارف الأمر الذي يساهم في سحب الودائع من النظام المصرفي ويؤذي إلى فشله وانهياره ككل ويبقي الهدف الأساسي من استخدام نظام المذكور هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة لمعالجة الأمر.

المطلب الثاني: تعريف نظام CAMELS ومميزاته

أولا: تعريف نظام CAMELS.

هناك عدة تعاريف لنظام CAMELSنذكر منها:

- ➢ يرى(شوقي بورقبة) أن نظام CAMELS:"هو طريقة في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملة السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات".[1]

[1] شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقيم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفيةARFBS، العدد1، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص2.

- يرى (مالك رشيد أحمد) نظام CAMELSعلى انه:"عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو يعتبر أحد الوسائل الرقابة المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني".[1]
- يعرفه (عبد القادر زيتوني) بأنه:" أداة لرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من مصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لهذا استنادا على أربعة عناصر من العناصر المكونة الستة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة، ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق". [2]
- ويعرفه Fraser Donald على انه:" نظام لتحديد أمان وسلامة المصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف الغير متوقعة مع القواعد والتشريعات المصرفية".[3]

ومنه يمكن أن نعرف نظام CAMELS على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني، ويقيم الوضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له، ويسمح من خلاله بمعرفة درجة تصنيف البنك ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات.

ثانيا: مميزات نظام CAMELS.

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMELS في النقاط التالية:

- ✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- ✓ توحيد أسلوب كتابة التقارير. [4]
- ✓ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- ✓ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- ✓ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا، لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.[5]
- ✓ يعتمد على اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

---

[1] مالك رشيد أحمد، **مقارنة بين معياريCAMELSوCAEL كأداة حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد35، بنك السودان المركزي، السودان، 2005، ص 3.

[2] عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك (دراسة تطبيقية)**،مذكرة ماجستير في نقود وبنوك، 2009، ص 9.

[3] Fraser Donald,Cup Benton, Kolarijames, commercial banking(the management of risk), sowh Western college puplishing 2 nded

[4] عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة**، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 8.

[5] شوقي بورقبة، ، **طريقة camels في تقيم أداء البنوك الإسلامية** ،مرجع سبق ذكره،ص ص4-5.

✓ يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع .

✓ يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام المعيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية بالاعتماد على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.[1]

المطلب الثالث: كيفية عمل نظام CAMELS.

يشمل نظام CAMELS على العناصر الستة الرئيسية وهي:

الجدول رقم(2-1):عناصر نظامCAMELS

كفاية رأس المال	**C**apital Adequac
جودة الأصول	**A**sset Quality
جودة الإدارة	**M**anagement Quality
إدارة الربحية	**E**arning Management
درجة السيولة	**L**iquidity Position
الحساسية اتجاه مخاطر السوق	**S**ensitivity to Market Risk

المصدر: شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص5.

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء): وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي

الجدول رقم(2-2): تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS.

النسبة الإجمالية	تصنيف البنوك
1,4_1	قوي
2,4_1,5	مرضي
3,4 _ 2,5	متوسط
4,4 _3,5	ضعيف
5 _ 4,5	ضعيف جدا

المصدر: عباس فاضل رحيم، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق**، دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، 2014، ص 39.

[1] قوال زواوية إيمان ، **تحليل مكونات التقيم الأمريكي CAMELS**، ورقة عمل، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر ، ص ص87-88.

توزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار، ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب معايير مالية، بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان لغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدا وفق المجموعة التي ينتمي إليها .

وبعد الحصول البنك على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

الجدول رقم(2-3) : وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS.

تصنيف مكونات CAMELS	وصف حالة البنك
1 أمن و سليم	البنك في حالة سليمة في جميع النواحي وعموما فالمكونات الفردية تصنف بين 1 أو 2
2	البنك سليم نسبيا، عموما البنك ليس لديه مؤشرات فردية أكبر من 3
3 غير مرضي	يتطلب البنك بغض الإرشادات الرقابية واحد أو أكثر من مجالات النظام
4	يتميز البنك بوضع غير امن وسليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء الغير مرضي
5	يتميز البنك بوضع غير امن وسليمة للغاية المؤسسات في هذه المجموعة تشكل خطر كبير على الصندوق التامين على الودائع واحتمالات إفلاس كبيرة

Resource: R.Alton and al, " **Coulda CAMELS downgrade model improve off- site surveillance**," federal reserve bank of S.T Louis, USA, January February, 2020, p, 48

المبحث الثاني:معايير تقييم الأداء وفق نظام CAMELS

حسب المنظمين الفيدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تقييم الحالة المالية العامة بانتظام لكل بنك مع تحديد المخاطر التي يواجهها من خلال عمليات الفحص التي يقومون بها لإعداد التقارير الدورية، وكذا تصنيف البنك وفقا لنظام وترتيب موحد والذي يتكون من ستة(06) مقومات من الأداء جمعت في كلمة CAMELS، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد .

المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصول وفق نظام CAMELS.

أولا: كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS.(Adequacy capital)

1.تعريف كفاية رأس المال:

تحدد صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر غير المتوقعة التي تنشأ في المستقبل، وإن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييم رأس المال تتمثل في: [1]

- ✓ نسبة كفاية رأس المال والرفع المالي فيما إذا كانتا متوافقتين مع متطلبات السلطات الرقابية.
- ✓ مقارنة نسبة كفاية رأس المال مع نسبة الكفاية للبنوك المتشابهة.
- ✓ احتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية.
- ✓ تركيبة حقوق الملكية لدى البنك.
- ✓ قدرة ربحية البنك على دعم رأس المال.
- ✓ قدرة البنك على الدخول إلى أسواق رأس المال.
- ✓ قدرة مساهمي البنك على دعمه وضع رأس مال إضافي.

2.صيغ حساب رأس المال: تحسب بالطرق التالية:

[1] ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية(دراسة مقارنة مابين البنك الوطني بي أن بي باربيا الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد08، سكيكدة، الجزائر، 2013، ص 95.

الجدول رقم(2-4): نسب كفاية رأس المال.

نسب كفاية رأس المال	
المستوى1 + المستوى 2 رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبة كفاية رأس المال
إجمالي المطلوبات / مجموع الاسهم	نسبة مشاركة حقوق الديون
مجموع الاسهم / إجمالي الاصول	إجمالي حقوق الملكية إلى نسبة إجمالي الأصول
الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية / إجمالي الاستثمارات	إجمالي استثمارات الأوراق المالية الحكومية نسبة الاستثمارات

Source: Musaed sulaiman Alali, Sundus AL-Yatame، **Analyzing the financial Soundness of Kuwaiti Banks Using Camels Framework**, 2019, p57

3.تصنيف كفاية رأس المال: تصنف إلى مايلي:

الجدول رقم(2-5):تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة.

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل 4%	أقل من3%
رأس المال الأساسي/الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4%فأكثر	أقل 4%	أقل من3 %
إجمالي رأس المال/الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8%فأكثر	أقل 8%	أقل من 6%

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائر BNA)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 91.

وسوف يؤذي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي: [1]

- ✓ مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.
- ✓ حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- ✓ مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.
- ✓ تطور شبكة عمل الفروع.
- ✓ أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.
- ✓ الدخول إلى أسواق رأس المال.
- ✓ كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض .
- ✓ مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

3.أسس تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS: يأتي التصنيف كما يلي:[2]

- ➢ **البنك الذي يصنف رأس ماله (1)** يتصف بالمؤشرات التالية:
- ✓ أداء قوي للأرباح .
- ✓ النمو الجيد للأصول .
- ✓ خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- ✓ معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة.
- ✓ حجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
- ➢ **البنك الذي يصنف رأس ماله (2):** لديه نفس الخصائص المصرف الذي يصنف رأسماله حيث تجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نمو بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، رغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برنامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.
- ➢ **البنك الذي يصنف رأس ماله (3):** يتوافق مع كفاية رأس مال والمتطلبات التنظيمية للملائمة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة مما يتطلب إشراف

---

[1] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص45-46.

[2] مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي (CAMELS)**، مذكرة ماجستير إدارة أعمال، مجلة المحاسب العربي، العدد1، 2016، ص ص2-3.

تنظيميا لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ويعاني البنك من ضعف ربحيته وضعف نمو أصوله وهي عوامل مؤثر بدرجة كبير على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

- **البنك الذي يصنف رأس ماله (4):** يشهد مشاكل حادة بسب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون البنك على مستوى عالا من الخسائر في القرض المبعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية، والعمليات الائتمانية إذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءات فوري لتصحيح الإختلالات، فإنه سيقع الإعسار للبنك.
- **البنك الذي يصنف رأسماله (5):**تعتبر معسرة بحيث تتطلب إشرافا رقابيا قويا لملاقاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن الخسائر الاستثمارات و العمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الاجتماعي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانيا: جودة الأصول وفق نظام CAMELS(Asset Quality).

1.تعريف جودة الأصول:

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها[1]. تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحسم في نشاط الذي يقود البنك عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال.[2]

2.النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة جودة الأصول:

يتم تصنيف جودة الأصول إلى دراسة القضايا التالية:[3]

- ✓ حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- ✓ حجم واتجاهات اجل تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- ✓ التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد او المقترضين ذوي العلاقة.

---

[1] تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (camels) (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012)**، مذكرة الماستر اكاديمي في مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة_، الجزائر، ص11.

[2] عاشوري صورية، نظام **التقييم المصرفي كألية للرقابة بالتركيز على المخاطر في البنوك التجارية(دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائريةABC)**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد04، العدد1، الجزائر، 2008، ص 77.

[3] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الامريكي(CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

✓ فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات السياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

3.صيغ حساب جودة الأصول: تحسب بطرق التالية:

الجدول رقم (2-6): حصص جودة الأصول.

نسب جودة الأصول	
الأصول المتعثرة الصافي / صافي القروض و السلفيات	**صافي NPAs إلى نسبة صافي القروض والسلف**
مخصص خسارة الإئتمان / إجمالي الأصول	**مخصص الخسارة الائتمان لاجمالي الاصول**
توفير على NPA / NPA	**توفير على NPA الى NPA**
$x = \frac{\text{NPAt} - \text{NPA t} - 1}{\text{NPA t} - 1}$	**التغير في NPA**

Source: Musaed sulaiman Alali, Sundus AL-Yatame، OP.CIT , p57

4.تصنيف جودة الأصول: يمكن تلخيص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيفها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7):تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة	نسبة المالي التصنيف
1	قوية	أقل من5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% - 15%	من 20%- 50%
3	جيدة بعض الشيء	من15% - 35%	من 50% - 80%
4	حدية	من35% - 60%	من 80% - 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: علي عبد الله شاهين، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، بحث، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص35.

4.أسس تصنيف جودة الأصول: إن تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار و العقارات المستملكة ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فان التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات، ويأتي التصنيف كما يلي:[1]

- **المصرف الذي تصنف جودة أصوله (1):** يعني أن نوعية موجوداته قوية وإدارة قوية للقروض، والمشاكل معروف ومحددة، والمخاطر طفيفة مقارنتا بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك، وأن نوعية إدارة البنك لا تستدعي أي اهتمام رقابي .
- **المصرف الذي تصنف جودة أصوله(2):** تكون نوعية أصوله مرضية، وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، وإن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية.
- **المصرف الذي تصنف جودة أصوله(3):** تكون نوعية أصوله وإدارة القروض أقل من مرضية، ونوعية الأصول والمخاطر الأخرى تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية وهناك حاجة لتحسين مستوى إدارة القروض وإدارة المخاطر من قبل الإدارة.
- **المصرف الذي تصنف جودة أصوله(4):** هناك ضعف في نوعية الموجودات وإدارة القروض، وأن مستوى المخاطر ومستوى الأصول المصنفة مرتفعة وغير مسيطر عليها بشكل كافي ويمكن تعرض البنك إلى خسائر محتملة إذ تراكمت بدون معالجة.
- **المصرف الذي تصنف جودة أصوله(5):** يعني من ضعف كبير في نوعية أصوله وإدارة القروض مما يشكل تهديدا مباشر على وضعية البنك المالي.

المطلب الثاني: جودة الإدارة و إدارة الربحية وفق نظام CAMELS

أولا : جودة الإدارة وفق نظام CAMELS (Management Quality)

1.تعريف جودة الإدارة:

يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل المتمحورة في فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية و البيئية الاقتصادية السائدة، الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول و كفاءة رأس المال والأرباح والسيولة، وتطوير و تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية، وقوة وملائمة وظيفة أعمال المراجعة الداخلية و الخارجية، والالتزام بتشريعات وأنظمة المصرف المركزي سارية

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، ورقة عمل ،صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص25.

المفعول[1]. وسلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية كغيرها من المؤسسات إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل اخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق وهي كذلك مؤشرات نوعية و ليست كمية و معظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها هي:

معدلات الإنفاق نسبة الإيراد لكل موظف التوسع في إعداد المؤسسات المالية.

2.تقييم جودة الإدارة:

عموما يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:[2]

- **الحوكمة:** يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة .
- **الموارد البشرية:** يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.
- **عملية المراقبة والتدقيق:** يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.
- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة و فعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الإستراتيجي:** الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثها.

3.تصنيف جودة الإدارة وفق نظام CAMELS

يتم تصنيف الإدارة بحسب نموذج CAMELS كما يلي[3] :

- **المصرف الذي تصنف جودة إدارته (1)** : فإنه يتمتع بأداء إداري عالي في جميع المجالات ولديه القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية .
- **المصرف الذي تصنف جودة إدارته (2):** فإنه يتمتع بأداء إداري جيد ويوجد كفاءة إدارة في جميع المجالات .

---

[1] محمد إليفي، عبد القادر سرير، **محددات الأمان المصرفي بإستخدام نظام التصنيف الأمريكي CAMELS(دراسة حالة النظام المصرفي الجزائر للفترة 2009-2017)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد10، العدد1، الجزائر، 2020، ص ص 37-38.

[2] شناتي سامي، أورزيق إلياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر،2020، ص 191.

[3] بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS**، مجلة جامعة تشريق للبحوث والدراسات العملية، المجلد40، العدد 01، 2018، ص 296 .

- **المصرف الذي تصنف جودة إدارته (3):** فإنه يتمتع بأداء إداري مقبول و يظهر نقاط ضعف الأساسية في العوامل واحد أو أكثر.
- **المصرف الذي تصنف جودة إدارته (4):** فإنه يتمتع بأداء إداري ضعيف و يظهر ضعف عام في عدد من العوامل.
- **المصرف الذي تصنف جودة إدارته رقم(5):** فيتمتع بأداء إداري حرج و غير فاعل .

ثانيا : إدارة الربحية وفق نظام CAMELS(Earning Management)

1.تعريف إدارة الربحية:

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقديم الأرباح، بالإضافة إلى دراسة و تحليل العوامل التالية :[1]

- ✓ مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال ورفع أرباح معقولة .
- ✓ نوعية و تركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب .
- ✓ حجم و اتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي .
- ✓ مدى اعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
- ✓ فعالية إعداد الموازنة و الرؤية على بنود الدخل و النفقات.
- ✓ كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض .

2.صيغ حساب إدارة الربحية: تحسب كما يلي:

[1] شريف أحمد يحيى، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد8، العدد 2، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2017، ص 603.

الجدول رقم(2-9): حصص إدارة الربحية.

نسب جودة الأرباح	
سعر الفائدة المحملة على القروض- سعر الفائدة المدفوع على الودائع	هامش سعر الفائدة
صافي الربح / إجمالي الدخل	هامش صافي الربح
الصافي الربح / إجمالي الأصول	العائد على الأصول ROA
صافي الربح / حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية ROE

Source: Musaed sulaiman Alali, Sundus AL-Yatame، OP.CIT, P59

3.تصنيف إدارة الربحية:

يتم تحديد تصنيف العائد على الأصول حسب الفئات التالية التي وضعتها المنظمة الأمريكية للتنمية(*USAID*).

الجدول رقم(2-10):فئات العائد على الأصول

الصنف	1	2	3	4	5
العائد على الأصول	فوق 1%	0.75-1	0.75-0.5	0.25-0.5	اقل من 0.25

المصدر:حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظامCAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية(دارسة تطبيقية)**، مذكرة الماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص84.

كما وضعت المنظمة ذاتها فئات أخرى للعائد على الأصول يتناسب مع الدول النامية:

الجدول رقم (2-11): فئات العائد على الأصول في البلدان النامية .

التصنيف	الفئات	الدلالة
5	أقل من 0.5%	هامشي و غير مقبول و دلائل واضحة على ضعف الارباح.
4	0.5% –1%	غير مرضي ومع ذلك فوق معدل الصياغة في بعض الاحيان.
3	1% –2%	مرضي و مع ذلك قد يكون دون المعدل في الدول النامية.
2	2% – 3%	قوي جدا و مع ذلك من المحتمل السبب قلة المنافسة.
1	أكثر من3%	قوي جدا و محتمل مؤشر على قلة المنافسة و ارباح مفاجئة.

المصدر: حسين المحمود، مرجع سابق ذكره، ص 84.

3.أسس التصنيف إدارة الربحية:

تصنف إدارة الربحية إلى: [1]

- **المصرف الذي تصنيف أرباحه(1)**:يتصف بالمؤشرات التالية :

✓ يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.

✓ سلامة أوضاع الميزانية والرقابة القوية على بند الدخل و النفقات .

✓ الاتجاه الايجابي في فئات الدخل و النفقات الرئيسية .

✓ الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية و مصادر الدخل الغير تقليدية.

✓ نسبة الربحية بالعادة فوق1%.

- **المصرف الذي تصنيف أرباحه(2)**: يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة و يوفر نمو لرأس المال و يدفع حصص أرباح معقولة إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط و الرقابة على العمليات المصرفية كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية و تكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0.75% و% 1).

- **المصرف الذي تصنف أرباحه (3)**: يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب الإجراءات الإدارية أو عدم فعاليتها مما يعيق

[1] محمد سمير دهيرب، **نظام تقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11،العدد 45، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، ص 276.

تكوين الاحتياجات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية بين 0.5% و 0.75% الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

- **المصرف الذي تصنف أرباحه (4):** يشهد مشاكل حادة في الربحية و قد تكون صافي الربح ايجابي و لكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم و نمو رأس المال المطلوب، و يتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات . كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات الغير ايجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الموجودات من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية حيث انه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون نسبة الربحية بين0.25% و % 0.5 أو الدخول بالخسائر.
- **المصرف الذي تصنف أرباحه(5):** يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار وشيك، وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0.25 %) أو الدخول بالخسائر.

المطلب الثالث: درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام CAMELS.

أولا: درجة السيولة وفق نظام CAMELS

1. تعريف درجة السيولة:

تشير السيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين، واستحقاق الخصوم وطلبات القروض دون تأخير، والسيولة مهمة لان البنوك تحتاج إلى الوفاء بالإلتزاماتها المالية قصيرة الأجل وتلبية طلب على قروض العملاء. في حين قد تكون يائسة لاقتراض أموال قصيرة الأجل والقروض في حالات الطوارئ بمعدل فائدة مفرطة لتغطية الحاجة إلى النقد الفوري، يؤذي ذلك إلى انخفاض في الأرباح كما تؤذي سلامة إدارة السيولة إلى أداء مصرفي جيد . وتقاس باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ، ونسبة إجمالي القروض إلى آجالي الودائع، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، كما إن جودة السيولة يتم حسابها بمعدلات مراقبة السيولة حسب مقررات لجنة بازل(3) من خلال معيارين لتحليل وإدارة السيولة، معدل صافي التمويل المستقر.[1]

2.أسس تصنيف درجة السيولة المصرفية وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS:

إن مشكلات جودة الأصول تؤذي إلى خسائر وبالتالي تأثر على كفاءة قاعدة رأس المال، اما عنصر السيولة فهو غير متدخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا انه يعتبر مهما من

[1] فاطمة بن شنة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014)**، مجلة الباحث، المجلد18، العدد1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، ص ص 539-540.

الناحية العملية في التعامل من المودعين، لذلك لابد من دارسة القضايا التي تتعامل مع هذا العناصر كما يلي:[1]

- ✓ كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- ✓ المقدرة على توفير السيولة بتكلفة مناسبة.
- ✓ حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر.
- ✓ الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات والحدود الائتمانية.
- ✓ موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات أجال طويلة.
- ✓ استقرار الودائع (عميل- قطاعي-جغرافي)
- ✓ الكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.
- ✓ مدى الاعتماد على الإقراض مابين المصارف لتلبية احتياجات السيولة.

يتم تصنيف درجة السيولة إلى:[2]

- ➢ **المصرف الذي تصنف سيولته(1):** يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:

✓ توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة.

✓ محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة وتوفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.

✓ امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

- ➢ **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (2):** له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال: قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف..... إلخ).

---

[1] حسين محمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS**، مرجع سبق ذكره،ص90.

[2] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

- **المصرف الذي تصنف سيولته(3):** تظهر نقاط ضعف رئيسة في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.
- **المصرف الذي تصنف سيولته (4):** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.
- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5):** يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

ثانيا: الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام CAMELS.

1.تعريف الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظة الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.[1]

ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية: [2]

- ✓ حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق.
- ✓ قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق.
- ✓ مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

2. صيغ حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

[1] محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015)**،مجلة إضافات اقتصادية ، العدد2،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،الجزائر،ص 35.

[2] شوقي بورقبة،**طريقة CAMELS في تقييم اداء البنوك الاسلامية**، مرجع سابق ذكره ،ص 12.

الجدول رقم (2-13):نسب الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

نسب حساسية السوق	
إجمالي الأوراق المالية / إجمالي الأصول	إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول
الأصول الحساسة للمخاطر / الخصوم الحساسة للمخاطر	نسبة حساسية الفجوة
خسائر حركة العملات الأجنبية / صافي الربح	تأثير حركة سعر الصرف بنسبة5% على صافي الربح
خسائر حركة سوق الأسهم / صافي الربح	تأثير حركة سعر الأسهم بنسبة5% على صافي الربح

Source: Musaed sulaiman Alali, Sundus AL-Yatame, OP.CIT, p60.

3. أسس تصنيف الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

في ضوء ذلك فإن:[1]

- **المصرف الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (1):** تتصف بالمؤشرات التالية:
  - ✓ درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة.
  - ✓ صافي أرباح المصرف قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.
  - ✓ مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تذكر.
  - ✓ مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
- **المصرف الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (2):** لديها خصائص متشابهة كما في التصنيف رقم (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
- **المصرف الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق(3):** فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال

[1] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

- **المصرف الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (4):** تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرِز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل المصرف المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.
- **المصرف الذي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (5):** يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وفي الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث إنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار المصرف.

المبحث الثالث: الإجراءات الرقابية المتخذة وفق تصنيف نظام CAMELS ومدى ملائمته لطبيعة عمل البنوك الإسلامية .

سنتناول فيه الإجراءات الرقابية المتخذة وفق تصنيف نظام CAMELS ومدى ملائمتها لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على تصنيف CAMELS.

يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل بنك باستناد إلى العناصر الأساسية ستة، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1إلى 5) حيث يكون تصنيف (1) الأفضل وتصنيف (5)الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك استنادا على تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة، والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها من (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جديد وهامة مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاج خاص بها، فإذا ما تعرض البنك إلى تهديد في ملائمته فإنه يصبح من الضروري توجيه الإهتمام الإداري والرقابي مع إبلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم البنك.

أما البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازم لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤذي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملائمة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارة مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلاقي نقاط الضعف.

أما البنوك التي يون تصنيفها المركب (1) و(2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدراتها على الصمود أمام التحديات الجيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.[1]

يمكن تلخيص الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على تصنيف CAMELS في الجدول التالي:

[1] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، ص208.

الجدول رقم(2-14):الإجراءات الرقابية متخذة في تصنيف CAMELS.

درجة التصنيف	موقف البنك	إجراء الرقابي
1	_ موقف سليم من كل النواحي .	_ لا يتخذ أي إجراء.
2	_ سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	_ معالجة السلبيات.
3	_ يظهر عناصر الضعف و القوى.	_ رقابة ومتابعة مستمرة.
4	_ خطر قد يأذي إلى فشل.	_ برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية.
5	_ خطير جدا.	_ رقابة دائمة.

المصدر: قوال زواوية إيمان، **تحليل مكونات الأمريكي CAMELS**، مرجع سبق ذكره، ص101.

المطلب الثاني: مدى ملائمة نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية

نتناول فيه:[1]

1.إضافة عنصر السلامة الشرعية Shariaa Compliant.

يعد معيار السلامة لشرعية أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إليه تحقيقه البنوك الإسلامية، كما أن المتعاملين مع البنوك الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه.

ضوء على هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية(S). وبالتالي يمكن أن تصبح الطريقة يرمز لها بSCAMELS:

الشكل رقم (2-1): رمز نظامCAMELS بعد إضافة سلامة الشرعية

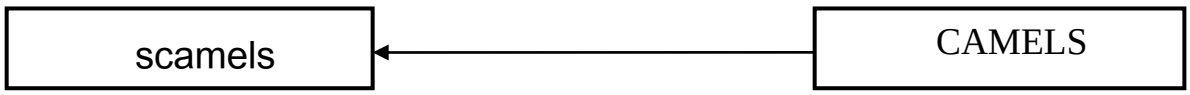

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2.مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية:

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالية على ما يقوم به المصرف من معاملات، وكما هو بالنسبة للباقي

[1] بورقبة شوقي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11-12.

عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال، أصول وسيولة وربحية.....، فإن العديد من الباحثين ومن بينهم الدكتور رفيق يونس المصري يرون ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-15):معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية.

المعيار	المعنى
_ معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون، الفتوى شرعية حقيقة وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل البنك.
_ معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته.
_ معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التجارية والإسلامية.
_ معيار الآجر على الفتوى والإستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
_ معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر:شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص12.

المطلب الثالث: عيوب والانتقادات طريقة CAMELS.

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية:[1]

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى للمجموعة الشبيهة، وعليه فإن حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام المصرفي ككل، فإن عادة لا يتم تغير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

[1] بورقبة شوقي، مرجع سبق ذكره، ص5.

- أعطى المعيار أوازنا للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية النتائج.

خلاصة الفصل:

مما سبق تقديمه في هذا الفصل نستخلص أن نظام المصرفي الأمريكي CAMELS يتضمن عناصر فنية ومالية و إدارية مع العلم أنة يطبق على البنوك الإسلامية كما في البنوك التجارية، ورغم الاختلاف في طبيعة عمل البنوك الإسلامية إلا أنها معنية هي الأخرى بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها مثل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، والذي يعالج البنوك في ستة مجالات : وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، كما يمكن إضافة عنصر سابع وهو معيار السلامة الشرعية في تقييم أداء البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث:

تقييم أداء بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين وفق نظام CAMELS

تمهيد:

لقد تناولنا في الفصلين السابقين من الدراسة بأهم المعلومات المتعلقة بتقييم الأداء وبالبنوك الإسلامية وكذا نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، وسنحاول من خلال هذا الفصل تطبيق نظام التقييم CAMELS على بنكي دبي والإمارات الإسلاميين، حيث فتح هذا النظام أبوابه لتلبية احتياجات عملائه الذين يرغبون في تمويل احتياجاتهم بمنتجات إسلامية بعيدة عن الشبهة الربا.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بنك دبي و مصرف الإمارات الإسلاميين.

المبحث الثاني:الأدوات والمعالجات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثالث: تطبيق معايير نظام CAMELS لتقييم أداء بنك دبي وبنك الإمارات الإسلاميين.

المبحث الأول : تقديم بنك دبي و مصرف الإمارات الإسلاميين.

نتناول في هذا المبحث الطريقة المتبعة في إعداد هذه الدراسة، وكذا الأدوات المستخدمة في جمع وتحصيل مختلف البيانات عن بنك دبي وبنك الإمارات الإسلاميين، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية والنسب المالية للحصول على النتائج.

المطلب الأول: نشأة بنك دبي الإسلامي وتعريفه وأهدافه.

وقع اختيارنا على بنك دبي وبنك الإمارات لقياس أدائهما وفق معيار التقييم المصرفي CAMELS .

أولا: نشأة بنك دبي الإسلامي.

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ 29 صفر 1395هجري. الموافق ل12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية.

يقوم بنك دبي بممارسة أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ عدد الشركات الشقيقة والتابعة والمشاريع استثمارية فيها لغاية 2019 حوالي 91 شركة يقدم الخدمات المصرفية والوساطة والاستشارات المالية وأخرى في مجال التطوير العقاري والاستثمار العقاري بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التي تقوم بالأعمال الصناعة بالنسيج والألمنيوم وغيرها، وقد حققت هذه الشركات انتشارا واسعا في العديد من الدول العربية والأجنبية "السودان، باكستان، مصر، ايرلندا، تركيا و غيرها "، يقوم البنك بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كالمضاربة و المشاركات والوكالة والمرابحة.[1]

ثانيا: تعريف بنك دبي الإسلامي

يعتبر مصرف دبي الإسلامي أقدم المصارف الإسلامية، حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى عام 1975م وقد أسس بغرض تقديم الخدمات المالية والمصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمارس المصرف نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في دبي وفروعه والشركات التابعة له 226والتي بلغ عددها في نهاية 2019 واحد وتسعون شركة تابعة، إن مصرف دبي الإسلامي يعتبر رائد من رواد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية وهو يتمتع بربحية جيدة [2].

---

[1] مشري فريد، **الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)**، مقال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 13.

[2] تلي فريدة، **إستخدام النموذج الكمي z_score لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص 225-226.

ثالثا: أهداف بنك دبي الإسلامي

تتعدد الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها كما هو موضح في النقاط التالية: [1]

- ✓ تطبيق أعلى معايير الخدمات المصرفية واستخدام أفضل و أحداث التقنيات وفقا للشريعة الإسلامية.
- ✓ الإدارة الجيدة لاستثماراته بهدف تحقيق الأرباح.
- ✓ التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية.
- ✓ تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار.
- ✓ المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة.
- ✓ المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن والعمل على نشر العدالة الاجتماعية والشفافية والمساواة في كل الأنشطة التي تقوم بها.
- ✓ توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية.
- ✓ الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي.
- ✓ الاحتفاظ بقاعدة رأس المال قوية بهدف نمو أعمال المصرف واستمراره.

رابعا: قيم بنك دبي الإسلامي.

وتتمثل قيم البنك فيما يلي: [2]

1.الإبداع: يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع والابتكار، فهو يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية.

2. المعرفة: يعتمد بنك دبي على منظومة سياسات الثمانية وقوانين ولوائح عمل مستمدة من المعارف والتعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القران الكريم.

3. الجودة: يتم تصميم الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة بهذا البنك وفقا لمبدأ الإتقان المتركز على الجودة.

4.القيمة المضافة: إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا دليل على تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية، من خلال توفير أرقى الخدمات المصرفية المتاحة.

5. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل عند التعامل والاستثمار في الأموال.

---

[1] دوفي قرمية، **دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)** ، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد 2،جامعة عباس لغرور، خنشلة،الجزائر،2017، ص 125.

[2] بن سليمان سوراية، **دور الهندسة الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)**، مذكرة ماستر في علوم التسير، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، ص ص 77- 78.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومصادر الأموال التي يقدمها بنك دبي الإسلامي.

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي.

أوضحت المادة 24 من النظام الأساسي للبنك أن إدارة البنك يتولاها مجلس يتكون من 5 أعضاء على الأقل، كما أوضحت المادة رقم 26 أن المجلس ينتخب لمدة 3 سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو واشترطت المادة رقم 29 أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا بصفته الشخصية لعدد من الأسهم لا يقل عن 5000 سهم، كما وأن للبنك إدارة تنفيذية تتكون من 4 أشخاص وهيئة للرقابة الشرعية ومراقي حسابات وجمعية عامة للمساهمين، وبالتالي فإن هيكله التنظيمي لا يختلف عن الهيكل العام للبنوك التقليدية.

ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): هيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي.

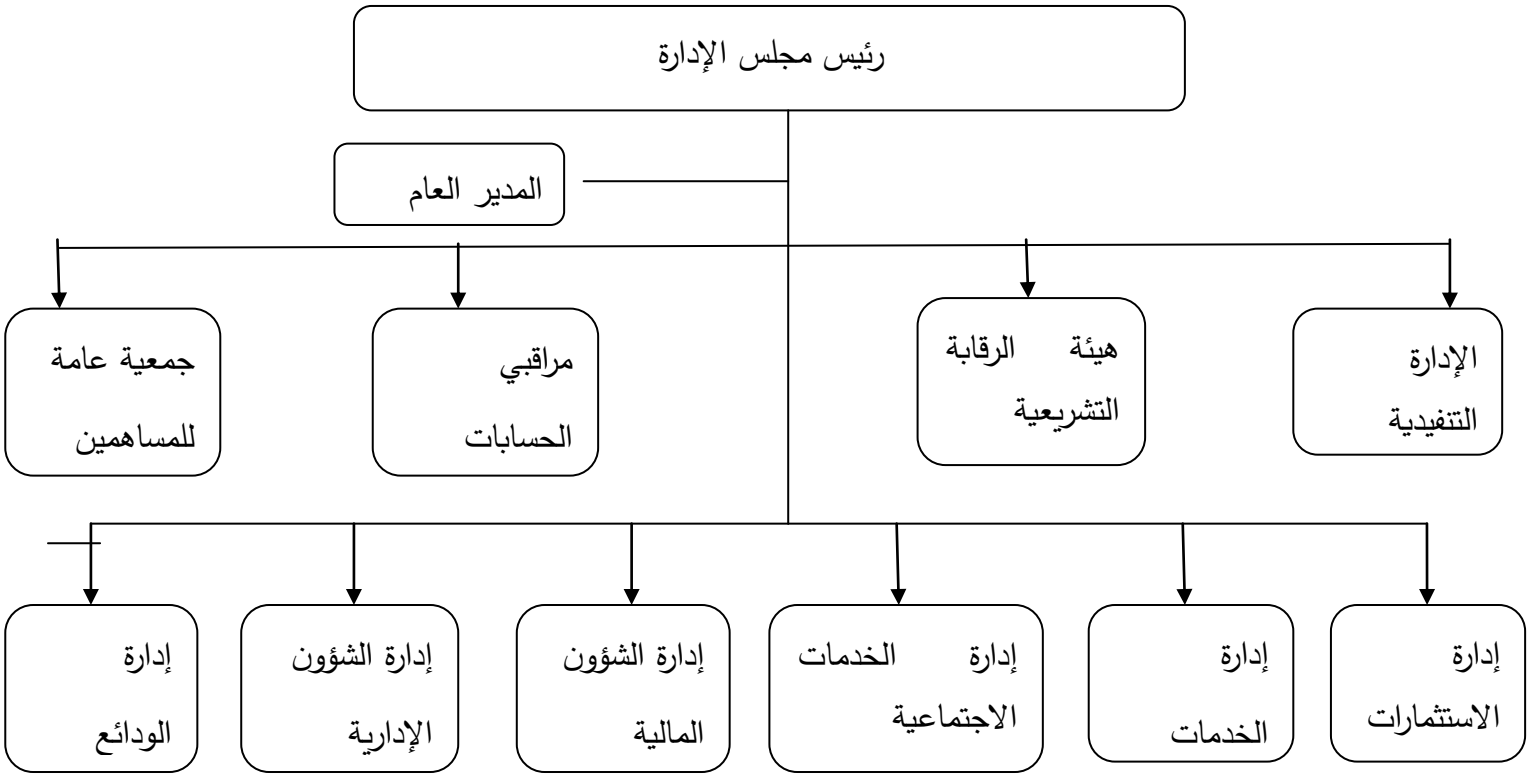

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: مصادر الأموال التي يقدمها بنك دبي الإسلامي

تتمثل فيما يلي: [1]

[1] فؤاد دوفي، **دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي "دولة الإمارات العربية المتحدة"**،مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر ،ص ص 90 –91.

1.رأس المال: بلغ رأس مال بنك دبي الإسلامي في 14سبتمبر2004 ما يقدر ب 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب، وقد مثل هذا التاريخ عدة تطورات كان أخرها في 2019 حيث ارتفع رأسمال البنك من 7.240 مليار درهم مصرح بها بواقع 1درهم لكل سهم ومدفوعة بالكامل.

2.احتياطات بنك دبي الإسلامي: تعبر الاحتياطات من أهم مصادر الأموال التي تعتمد عليها البنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته وتتعدد هذه الاحتياطات إلى ما يلي:

أ) الاحتياطي القانوني: طبقا للمادة 192 من قانون الشركات التجارية رقم (8) لسنة 1984 في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 10% من الأرباح العائدة على للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساويا لنسبة 50% من رأس مال المدفوع غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

ب) الاحتياطي العام: يتم التحويل العام بناء على توصية مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة المساهمين أثناء عقد الاجتماع الخاص بالجمعية العمومية للمساهمين.

ج) الاحتياطي الأراضي الممنوحة: منحت الحكومة دبي بعض الأراضي تم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي للبنك أدرجت هذه الأراضي ضمن الاستثمارات العقارية، حيث تم الاحتفاظ بها لأغراض تعزيز رأس مال.

د) احتياطي تحويل عملات أجنبية: يتم الاعتراف باحتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات وعمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة البنك مباشرة في الدخل الشامل، ويتم تراكمها ضمن احتياطي يترجمة العملات.

3.الأرباح المحتجزة: أقر بنك دبي الإسلامي خلال العام 2018 انخفاض أرباحه وخلال العام2019 ارتفعت ، وفي كلتا الحالتين سجل البنك تراجعا عن الفترة حسب شركة "اتش.سي." للأوراق المالية والاستثمار، وبالتالي هذا يدل على انخفاض أرباحه المحتجزة والتي تعبر كمصدر أساسي من مصادر أمواله.

المطلب الثالث: نشأة مصرف الإمارات الإسلامي وتعريفه.

أولا: نشأة مصرف الإمارات الإسلامي.

أنشأ بنك الإمارات الإسلامي في عام 2004، ويقدم بنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق مع معايير التمويل الإسلامي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى أنشطة ومنتجات بنك الإمارات الإسلامي، مثل حسابات التوفير الاستثمارية وبطاقات الشحن، ويشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية

التي تتكون من عدد من علماء الشريعة الإسلامية المرموقة، ويحتفظ بنك الإمارات الإسلامي شبكة من الفروع في دولة الإمارات وله عدة أجهزة للصرف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي والشيكات. [1]

ثانيا: تعريف مصرف الإمارات الإسلامي.

تأسس بنك الإمارات الإسلامي في عام 2004 لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية، يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة والشركات الكبيرة.[2]

يعتبر مصرف الإمارات الإسلامي مؤسسة مصرفية تقوم على مبدأ المشاركة، تقوم على استقطاب الأموال من الغير، وذلك من أجل استثمارها في مختلف المشروعات المحلية والدولية، ووفق آليات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بتوفير مختلف الخدمات المصرفية التي من شأنها تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية لعملائها والتي تحترم ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتختلف عن ما تقدمه تطوراتها التقليدية على ساحة المصرفية في دولة الإمارات.[3]

المطلب الرابع: أهداف مصرف الإمارات الإسلامية و شركات تابعة لها.

أولا: أهداف مصرف الإمارات الإسلامي.

ككل المصارف الإسلامية، يتطلع مصرف الإمارات الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تدعم مكانته في الساحة المصرفية، ونذكر منها:[4]

- ✓ تقديم منتجات مالية مبتكرة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا تقديم خدمات ذات جودة عالية لكل المتعاملين معها والمساهمين والعاملين.
- ✓ العمل على رسم سياسات تمويلية متحفظة، ترتكز على أسس قوية تدعم النمو مستقبلا، وتحافظ على تنافسية المصرف خاصة بعد الأزمة المالية التي ألمت بالنظام المالي العالمي.
- ✓ السعي إلى الامتداد والتوسع بشبكته المصرفية عبر التراب الدولة الإماراتية، وخاصة على مستوى المناطق الإستراتيجية،

ثانيا: الشركات التابعة لمصرف الإمارات الإسلامي.

1. شركة الإمارات الإسلامية للوساطة المالية:

---

[1] https://ar.m.wikipedia.org 00.54 21/6/2021

[2] عبد الرحمان عبد القادر، **دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الخليجية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد9، جامعة أدرار، الجزائر، 2018،ص 686.

[3] آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص137.

[4] آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص137.

هي إحدى الشركات التابعة والمملوكة بالكامل لبنك الإمارات الإسلامي، تقدم الإمارات الإسلامية للوساطة المالية خدمات الوساطة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بأسلوب مهني يتميز بتطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية، إلى جميع المستثمرين الذين يتطلعون للحصول على خدمات وساطة قيمة في الوقت الذي تقوم فيه بالتركيز على أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخطط لزيادة نطاق خدماتنا الأسواق النشطة الأخرى بالمنطقة.

2.شركة صكوك بنك الإمارات الإسلامي المحدود _ جزر كايهان _.

هي شركة استثمارية رائد مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، تفخر بمنهجها المبتكر القائم على الشريعة الإسلامية في تقديم المنتجات والخدمات المالية إلى قاعدة كبيرة ومتنوعة من العملاء الأفراد والعملاء المؤسساتيين وذوي الدخل العادي، تقدم الصكوك الوطنية فرصا آمنة لتنمية الثروة و الإدخارات من خلال خطة توفير تعتمد على المضاربة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تعد الأولى من نوعها على مستوى العالم، وهي تابعة لبنك الإمارات الإسلامي بنسبة ملكية100%.

3. شركة الإمارات الإسلامية للتمويل الحدود: تقدر نسبة ملكية البنك الإمارات الإسلامي لهذه الشركة ب100%.

4. بنك نور: أعلن بنك دبي الإسلامي عن استحواذه لبنك نور من أجل تعزيز مكانته كواحد من أكبر البنوك الإسلامية في العالم بإجمالي موجودات يتجاوز 300 مليار درهم إماراتي، حيث تمكن من إتمام عملية الدمج في وقت قياسي رغم الظروف غير المواتية، في الوقت التي تعمل فيه معظم الفريق العمل عن بعد بسبب القيود التي فرضتها جائحة covid19.[1]

[1] https://al-ain.com 00.42 21/6/2021.

المبحث الثاني: الأدوات والمعالجات المستخدمة في الدارسة.

سنعرض في هذا الجزء مختلف المعالجات والأدوات المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول:البيانات الرّسمية والتقارير المالية

اعتمدنا في الدّراسة على مجموعة من البيانات الرّسمية والتقارير المالية للبنكين محلّ الدّراسة، وتم استقاؤها أساسا من طرف مواقع البنوك، بالإضافة إلى الميزانية العامة ، وامتدّت الدّراسة للفترة 2018و2019، وذلك لاشتمال البيانات المتاحة على كلّ متطلّبات تطبيق المؤشرات الخاصة بمكوّنات نموذج Camels.

تم استخراج المعلومات الضرورية لبنك دبي الإسلامي و مصرف الإمارات الإسلامي من الموقع الرسمي لكل بنك. ونوضحهما فيما يلي:

https://www.dib.ae

https://www.emiratesislamic.ae

المطلب الثاني:المعالجات الإحصائية المستخدمة.

1. استخدام المتوسط الحسابي:

وبالنّسبة للمعالجات الإحصائية فقد تمثّلت أساسا في الاعتماد على المتوسّط الحسابي، وهو من مقاييس النزعة المركزية التي تساعد في معرفة الاتجاه العام البيانات عينة الدّراسة، وقد استخدمنا هذا المقياس أساسا لحساب:

أ)التصنيف الجزئي: ويمثّل مستوى تصنيف الأداء في كلّ مكوّن من مكوّنات النموذج الستة على حدا، ويتم حسابه وفق المتوسّط الحسابي على النّحو التّالي:

التصنيف الجزئي= مستوى تنقيط العنصر/ عدد السنوات

ب)التصنيف الكلّي أو المركّب: ويمثّل مستوى الأداء الكلّي في كل من بنكين اعتمادا على التصنيفات الجزئية لكل عنصر في فترة الدراسة و يحسب بالوسط الحسابي للتصنيفات الجزئية لكل بنك كما يلي:

إجمالي التصنيف= التصنيفات المركب / عدد درجات التصنيف

2.نسب المالية:

استخدمنا في عملية التحليل المالي لحساب العناصر المكونة لمقياسCAMELS للحكم على أداء البنكين محل الدراسة مجموعة من النسب والمؤشرات والتي تتمثل في:

- العائد على حقوق الملكية ROE.
- العائد على الاصول ROA.
- النسب المختلفة لنظام CAMELS.

المطلب الثالث: إعداد أداة الدراسة وسلم القرار.

للأداء البنكي على التقارير و الميزانيات المالية camels ترتكز هذه الدّراسة على إسقاط مكونات مقياس للبنكين محل الدراسة وفق المنهجية التالية:

أولا: إعداد أداة الدراسة

1.كفاية رأس المال Capital Adequacy

يتم استخدام كفاية رأس المال كمؤشر لتحديد ما إذا كان لدى البنك موارد كافية لتحمل خسائر غير متوقعة في المستقبل ومدى استفادة البنك، كما عرّفت كفاية رأس المال على أنها كفاية مقدار رأس المال لاستيعاب أي صدمات قد يواجهها البنك والذي يظهر القوة الداخلية للبنك لتحمل الخسائر خلال فترات الأزمة، ويتم احتساب النسبة بقسمة رأس المال الأساسي و التكميلي على الموجودات المرجحة بالمخاطر، أو عن طريق قسمة إجمالي الديون على إجمالي حقوق المساهمين و في دراستنا اعتمدنا في حساب كفاية رأس المال وفق مايلي:

كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

2.جودة الموجودات Assets Quality

يشير هذا إلى أنواع السلف التي يقدمها البنك لتوليد دخل من الفوائد، وذلك عند منح قروض لشركات ذات تصنيف عالي، تكون المعدلات التي يتم جذبها أقل من تلك الخاصة بالشركات المشكوك في تحصيلها ذات التصنيف الأقل وبالتالي تشير جودة الأصول إلى نوع المدينين للبنك، ومن بين النسب التي اعتبرها الباحثون لتقييم جودة أصول البنوك هي إجمالي القروض كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، ومخصص خسارة القروض إلى إجمالي صافي القروض، و عند حساب جودة الأصول اعتمدنا على المعادلة التالية:

جودة الأصول= القروض المتعثّرة/إجمالي القروض

3.جودة الادارة Management Quality

تقيس كفاءة الإدارة قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر والتحديات التي قد تواجه البنك، فيتخذون قرارات حاسمة في ضوء ظروف السوق الحالية والمستقبلية من أجل تقليل المخاطر وزيادة عوائد البنك إلى الحد الأقصى، ويعد قياس كفاءة إدارة البنك مهمة صعبة لأنه ليس مقياسًا كميًا، فيتم التعبير عن كفاءة الإدارة نوعياً من خلال التقييم الذاتي للانضباط الإداري للمعايير والسياسات، والقدرة على التخطيط والاستباق ، وأنظمة التحكم ، والابتكار ، وجودة الموظفين، حيث غالبًا ما يتم الاعتماد على بعض النسب التي تم النظر فيها لتقييم جودة إدارة البنوك وهي مصروفات تشغيل كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول، إجمالي السلف إلى إجمالي الودائع.

ومع ذلك قمنا باعتماد حساب نسبة جودة الإدارة من خلال النسبة التالية:

جودة الإدارة = المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول

4.الربحية Earnings

تعد جودة الكسب معيارًا مهمًا في تحديد قدرة البنك على تحقيق أرباح ثابتة مستمرة في المستقبل، كما أن جودة الكسب يجب أن تعكس الأداء التشغيلي الحالي للبنك وهو مؤشر جيد للأداء التشغيلي المستقبلي، كما أنه مؤشر جيد على ربحية البنك حيث أن الهدف النهائي لأي بنك هو تحقيق أرباح لمساهميه، يمكن قياس جودة الكسب من خلال عدد من النسب، ولتحليل مؤشر الربحية اعتمدنا على العائد على حقوق الملكية التي تقيس مدى قدرة البنك على توليد الودائع من خلال توظيف أموال المساهمين، ويعود اختيارنا لهذا المؤشّر نظرا لكونه أشمل من نموذج العائد على الأصول

ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل/ حقوق الملكية

5.السيولةLiquidity

سيولة عامل مهم في تحديد الأداء المالي لأي بنك، حيث تعتبر السيولة على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وخاصة ودائع العملاء، ولحساب مؤشر السيولة اعتمدنا على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع. وتحسب بالعلاقة التالية:

سيولة البنك = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

6.درجة الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk

تعرف درجة الحساسية لمخاطر السوق من قبل المنظمين على أنها الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبي على

أرباح البنك، وبالتالي على الصحة المالية للبنك، ولكن في دراستنا لم نعتمد على هذا العنصر نظرا لعدم توفر المعطيات وكذا ضعف نشاط السوق المالي في الجزائر.

حساسية مخاطر السوق= إجمالي الأوراق المالية/إجمالي الأصول

ثانيا: سلّم القرار لمخرجات نموذج

لا يكفي استخدام مؤشّرات لقياس عناصر النموذج المستخدم، حيث يعتمد هذا الأخير على منهج التنقيط لكلّ عنصر، وبالتالي فإننا نحتاج سلّم للتنقيط والحكم على الأداء وفق هذا النموذج. ولتوضيح الفئات المحدّدة لمجال القياس وتنقيط كلّ فئة نقترح الجدول رقم(3-1)، حيث يمكن تقييم البنك وفق التنقيط العام الذي تخرجه عملية التقييم، وهذا التنقيط يتأتى من حساب التنقيط في كلّ عنصر من عناصر نموذج Camels ويعبّر التنقيط المدرج لكلّ فئة من فئات التقييم عن مستوى أداء البنك في كلّ المكوّنات، فكلّما اقترب التنقيط من الواحد (1) كلّما اقترب البنك من مستوى الأداء الجيّد جدّا، وعلى العكس، كلّما كان التنقيط يقترب من الخمسة (5) كلّما عبّر عن ضعف في الأداء، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(3-1): يمثل سلم القرار.

	الفئات والتنقيط					
C	الفئات	أكبرمن10%	8%- 10%	6%- 8%	اقل من 6%	-
	الحكم على المؤشر	قويّ	ملائم	متوسّط	ضعيف	ضعيف جدّا
	التنقيط	1	2	3	4	5
A	الفئات	أقلّ من 5%	5%- 15%	15%-35%	35%- 60%	أكبر من 60%
	الحكم على المؤشّر	قويّة	مُرضية	متوسّطة	حديّة	غير مُرضية
	التنقيط	1	2	3	4	5
M	الفئات	أقلّ من 5%	5% - 15%	15% - 20%	20% -25%	25% - 30%
	الحكم على المؤشّر	جيّد جدّا	جيّد	متوسّط	ضعيف	ضعيف جدّا
	التنقيط	1	2	3	4	5
E	الفئات	أكثر من 1%	0.75%-1%	0.5%-0.75%	0.25%-0.5%	أقل من0.25%
	الحكم على المؤشّر	جيّد جدّا	مُرضي	متوسّط	ضعيف	ضعيف جدّا
	التنقيط	1	2	3	4	5
L	الفئات	أقل من 60%	60%- 65%	65%- 70%	70% - 80%	أكبر من 80%
	الحكم على المؤشّر	قويّ	مُرضي	متوسّط	ضعيف	ضعيف جدّا
	التنقيط	1	2	3	4	5

S	الفئات	أقل 25%	26%-30%	31%-37%	38%-42%	أكبر من43%
	الحكم على المؤشر	قوي	مرضي	متوسط	حدي	غير مرضي
	التنقيط	1	2	3	4	5
الكلّي	الفئات	1% - 1,4%	1,5% - 2,4%	2,5% - 3,5%	3,6% - 4.4%	4,5% - 5%
	الحكم على المؤشّر	قويّ	مُرضي	متوسّط	ضعيف	ضعيف جدًا
	التنقيط	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: تطبيق معايير نظام CAMELS لتقييم أداء بنك دبي و مصرف الإمارات الإسلاميين.

قد شمل التقييم العناصر الستة المكونة لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، من كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة وربحية وسيولة وصولا إلى تحليل حساسيته لمخاطر بالإضافة لمعيار السلامة الشرعية.

وذلك استنادا إلى القوائم المالية للبنك لسنتين2018-2019 وبقدر ما توفر لنا من البيانات اللازمة لتقييم أداء البنكيين.

المطلب الأول: تقييم أداء بنك دبي و مصرف الإمارات الإسلاميين من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول و جودة الإدارة.

أولا: تحليل كفاية رأس المال

يعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين من أجل تصنيف رأس مال بنك دبي والإمارات

الجدول رقم (3-2): معدل كفاية رأس المال في البنكين خلال فترة (2018-2019).

اسم البنك	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
السنوات	2018	2019	2018	2019
معدل كفاية رأس المال	%17,5	16.5%	18.19%	20.66%
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1		1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على قوائم المالية للبنكين.

تبين لنا من الجدول رقم(3-2) أن معدل كفاية رأس المال في بنك دبي الإسلامي جيد وهذا لتجاوزه الحد المطلوب حسب مقرر بازل (أكثر 10%) خلال السنتين2018و2019 فقد كان معدل كفاية رأس المال في عام 2018هو17,5% ثم انخفض في عام 2019 إلى 16,5%.

أما بنسبة لمصرف الإمارات الإسلامي فإن معدل كفاية رأس المال جيد وهذا لتجاوزه الحد المطلوب حسب مقرر لجنة بازل (أكثر 10%) خلال السنتين 2018و2019 فقد كان معدل كفاية رأس المال في عام

2018 هو 18.19% ثم ارتفع هذا الأخير إلى 20.66% خلال سنة 2019، وهذا يدل على أن البنكين قادرين على مواجهة الصدمات والمخاطر التي يتعرضان إليهما،وهذا يمنحهما التصنيف رقم1.

ثانيا: تحليل جودة الأصول

تعتبر مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة نوعية الأصول، ولذلك تعتبر ذات أهمية خاصة، ولمعرفة نوعية جودة بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين نقوم بحساب المؤشرات أدناه وتحليلها باعتماد على التقرير السنوي لسنة 2018 والتقرير السنوي لسنة 2019.

ويمكن تلخيص مؤشرات جودة الأصول في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-3): تقييم جودة أصول بنك دبي والإمارات الإسلاميين خلال سنتي 2019/2018.

اسم البنك	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
السنوات	2018	2019	2018	2019
نسبة الأصول المتعثرة على صافي القروض	%3,4	%3,9	%8.2	%7.6
تصنيف سنوي	1	1	2	2
تصنيف كلي	1		2	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للبنكين.

من خلال الجدول رقم(3-3) نلاحظ أن نسبة الأصول في بنك دبي الإسلامي قوية حيث تقيس هذه نسبة الأصول المتعثرة إلى صافي القروض حيث كلما قلت هذه النسبة كان أفضل، وهذا يدل على أن البنك يقوم بمنح قروض مقابل ضمان الموجودات، حيث بلغ إجمالي التصنيف الأصول في سنة 2018 إلى 3.4% ثم ارتفعت بنسبة قليلة في عام 2019 إلى 3.9% ، ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة ، وحصل البنك على درجة تصنيف1 بالنسبة لجودة أصول البنك.

أما بالنسبة مصرف الإمارات الإسلامي نلاحظ أن جودة الأصول مرضية لأنها تتجاوز أكثر من 5% خلال السنتين 2018-2019 حيث بلغت سنة 2018 8.2% ليرتفع هذا الأخير بنسبة قليلة ليصل إلى 7.6% في عام 2019 وهو ما يمنحها تصنيف رقم 2.

ثالثا: تحليل جودة الإدارة

يمكن إبراز مؤشرات الإدارة بالاعتماد التقرير السنوي 2018 والتقرير السنوي لسنة 2019 كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): تقييم جودة الإدارة لبنك دبي والإمارات الإسلاميين لسنتي 2018-2019.

اسم البنك	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
السنوات	2018	2019	2018	2019
مصاريف التشغيلية	2322002	2358414	2463389	2670344
إجمالي الأصول	223682159	231795634	58379407	64885523
نسبة جودة الإدارة	%1.03	%1	%4.21	%4.11
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1		1	

من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير المالية للبنكين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) أن بنك دبي إدارته جيدة لديها الخبرة في العمل المصرفي، حيث تقيس هذه نسبة مصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول حيث بلغت جودة إدارته سنة 2018 إلى1.03% ثم انخفضت في سنة 2019 إلى 1%، وهذا ما يجعلها تستحوذ على درجة التصنيف رقم 1.

أما بالنسبة لبنك الإمارات فإن جودة إدارته في سنة2018 هي 4.21% لتنخفض بشكل طفيف في سنة2019 إلى 4.11%، وهذا يظهر فعالية الإدارة، وهذا ما يمنحه التصنيف 1.

المطلب الثاني: تقييم أداء بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين من حيث إدارة الربحية و جودة السيولة و حساسية المخاطر السوق والسلامة الشرعية.

أولا: تحليل إدارة الربحية

يمكن إبراز مؤشرات الربحية بالاعتماد التقرير السنوي 2018 والتقرير السنوي لسنة 2019 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5) : تقييم ربحية بنك دبي والإمارات لسنتي 2018-2019.

اسم البنك	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
السنوات	2018	2019	2018	2019
صافي هامش ربح	%2.14	%3.15	%3	%3.2
تصنيف السنوي	1	1	1	1
العائد على الأصول	%2.32	%2.25	%1.58	%1.6
تصنيف السنوي	1	1	1	1
العائد على حقوق الملكية	%18,1	%17,1	%12,81	%12,77
تصنيف السنوي	2	2	2	2
التصنيف الكلي	2		2	

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على قوائم المالية للبنكين.

نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن إدارة الربحية لبنك دبي الإسلامي جيد، حيث قمنا بحساب كل من صافي هامش الربح والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث اعتمدنا في تحليلنا على عائد حقوق الملكية التي كانت نسبته سنة 2018 تقدر ب 18,1% وانخفضت لتصل إلى 17,1% في عام 2019 وهذا يعود إلى عدم قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية في البنك بكفاءة عالية، وهذا ما يمنحه تصنيف رقم 2.

وفيما يخص ربحية مصرف الإمارات الإسلامي فاعتمدنا في تحليلنا عل نسبة العائد على الحقوق الملكية التي كانت 12,81% وفي سنة 2018، ثم انخفضت بالنسبة قليلة الى 12,77% في سنة 2019 مما يعني أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية للبنك، وهذا يمنحه تصنيف 2.

ثانيا: تحليل جودة السيولة.

يمكن إبراز مؤشرات جودة السيولة بالاعتماد التقرير السنوي 2018 والتقرير السنوي لسنة 2019 كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(3-6): تقييم جودة السيولة لبنك دبي والإمارات الإسلاميين لسنتي 2018-2019.

اسم البنك	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
السنوات	2018	2019	2018	2019
إجمالي القروض	36171910	37496503	144738585	150913428
إجمالي الودائع	41609691	45322706	155657316	164418417
نسبة القروض إلى الودائع	%86,9	%82,7	%92,9	%91,7
تصنيف السنوي	5	5	5	5
تصنيف الكلي	5		5	

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على قوائم المالية للبنكين.

نلاحظ من الجدول رقم(3-6) أن نسبة السيولة في بنك دبي الإسلامي غير جيدة فقد اعتمدنا في تحليلنا على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، وقد سجل بنك دبي في سنة 2018 نسبة قدرها 86,9%، وفي سنة 2019 انخفضت لتبلغ 82,7%، مما سبق نستنتج أن البنك مهدد بالوقوع في خطر السيولة مع عدم تلبية حاجيات المودعين بسبب توظيف أغلبية الودائع في شكل قروض وهذا يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، وهذا يمنحه التصنيف 5.

أما بالنسبة لمصرف الإمارات فنجد سيولتها سنة 2018 قدرة ب 92,9% وانخفضت لتصل إلى 91,7%، وكلما ارتفعت هذه النسبة شكلت خطر في عدم التسديد بمعني أن القروض الممنوحة أكبر من سيولة البنك مما يجعل البنك في نقص ملائمة، وهذا يمنحه التصنيف 5.

ثالثا: تحليل حساسية المخاطر السوق

إن الحساسية اتجاه مخاطر السوق تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار السلع، ومنه يمكننا قياس حساسية السوق بنك دبي وبنك الإمارات لمخاطر السوق خلال سنتي 2018-2019 وذلك يتم كما يلي:

الجدول رقم(3-7): تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين خلال سنتي 2018-2019.

اسم البنك	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
السنوات	2018	2019	2018	2019
الأوراق المالية	30560590	34457290	2530745	3858296
إجمالي الأصول	223682159	231795634	58379407	64885523
نسبة حساسية مخاطر السوق	%14	%15	%4	%6
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1		1	

من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير المالية للبنكين

نلاحظ من الجدول رقم(3-7) أن حساسية مخاطر السوق جيدة، اعتمدنا في القياس على نسبة مجموع الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، حيث بلغت نسبتها في سنة 2018 إلى14% ثم ارتفعت سنة 2019 لتصل الى15% و هذا يدل على أن البنك متحكم نسبيا بمخاطر السوق، وهذا ما يمنحه التصنيف 01.

اما بالنسبة لمصرف الإمارات فنجد حساسية مخاطر السوق جيدة، فقد بلغت4% في سنة 2018 ثم ارتفعت الى6% في عام 2019 وهذا ما يدل على البنك متحكم نسبيا في مخاطر السوق وعليه مواصلة الاستقرار من حيث التغطية والتحكيم، وهذا ما يمنحه التصنيف 01.

رابعا: تقييم السلامة الشرعية للبنكين

1.تقرير السلامة الشرعية لبنك دبي الإسلامي : [1]

يعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم، ومن اكبر البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات حيث يتمتع بإجمالي موجودات تصل إلى 64 مليار دولار أمريكي كما انه يحضى بحضور قوي من جميع أنحاء الإمارات، ونمو دولي في نطاق عملياته التي تغطي كلا من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

وقد نص عقد تأسيس بنك دبي الإسلامي ونظامه الأساسي على إنشاء هيئة للفتوى والرقابة الشرعية وفق ما تنص عليه المادة السادسة من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985 م، والخاص بالمصارف

[1] سهام كردودي، عمارية بختي،**هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في البنوك الإسلامية (تجربة بنك الإسلامية دبي الإسلامي)** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد37، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017،ص ص 92-93.

والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، والذي يلزم المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية الناشطة داخل دولة الإمارات بضرورة تشكيل هيئة لرقابة الشرعية لا تقل عددها عن ثلاثة أعضاء تتولى مطابقة معاملات وتصرفات البنك لأحكام الشرعية الإسلامية.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي

تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي من أربعة أعضاء ورئيس لهم، يعتبرون من علماء الشريعة المشهورين الذين يحملون في الوقت نفسه خبرة والسعة في القانون والاقتصاد والأنظمة الصرفية الحديثة وتشرف الهيئة على تطوير منتجات وخدمات التمويل والاستثمار في البنك، إضافة إلى تعزيز مسيرة البنك بإصدار الفتاوى وتوجيهات الشرعية في التعاملات اليومية حسب احتياجات وحدات العمل المختلفة في البنك.

كما أن هناك فريقا من المدققين الشرعيين يعمل تحت إشراف الهيئة ويقوم بالتدقيق المستمر لتعاملات البنك لتأكيد توافق جميع معاملات البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتشرف على هذه الهيئة هيئة عليا شرعية تم إنشائها بموجب قرار مجلس الوزراء مهمتها تولي الرقابة العليا على المؤسسات المالية وشركات الاستثمارية الإسلامية وهي ما لحقت بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف وفقا للمادة الخامسة من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985م والخاصة بالمصارف المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، وهذا ما يمنحه تصنيف رقم 1.

2. تقرير السلامة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي:[1]

لقد قامت اللجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف الإمارات من خلال قسم الرقابة الشرعية الداخلية، بالمراقبة التي اشتملت على فحص الإجراءات المتبعة من المصرف، وذلك على أساس اختبار عينة من العمليات المنفذة، وكذلك على أساس تقارير التدقيق الشرعي، والاستفسارات التي قدمت من قبل قسم الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف على مدار السنة، وسعت للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبراه ضرورية تزويدها بأدلة تكفي بإعطاء تأكيد معقول بأن المصرف لم يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وبناء على هذه المعطيات، فإننا نرى وبشكل مستقل في حدود ما اطلعت عليه اللجنة ووفق اجتهادها ما يلي :

- ✓ إن العقود، والعمليات، والمعاملاتِ التي اطلعنا عليها وابرمها المصرف خلال السنة المالية المنتهية تمت وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

[1] من التقرير السنوية بنك الإمارات الإسلامي لسنة 2019.

- ✓ إن توزيع الإرباح، وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمارات، يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر تحرمها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تم حساب الزكاة وفق آليات المعتمدة من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

وهذا ما يمنحه تصنيف رقم2.

المطلب الثالث: مقارنة النتائج بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي.

بعد أن تم تصنيف كل مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS إضافة لسلامة الشرعية للبنكين خلال السنتين 2018-2019، نصل الآن إلى التصنيف المركب له وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): التصنيف المركب لبنك دبي وبنك الإمارات 2018-2019.

	بنك دبي الإسلامي		مصرف الإمارات الإسلامي	
	درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف
C	1	جيد	1	جيد
A	1	جيد	2	مرضية
M	1	جيد	1	جيد
E	2	مرضي	2	مرضي
L	5	غير مرضي	5	غير مرضي
S	1	جيد	1	جيد
سلامة الشرعية	1	جيد	2	مرضي
التصنيف المركب	1,71		2	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التصنيف المركب لبنك دبي الإسلامي= $\frac{1+1+5+2+1+1+1}{7}$ = 1,71

التصنيف المركب لمصرف الإمارات الإسلامي= $\frac{2+1+5+2+1+2+1}{7}$ = 2

من خلال الجدول رقم (3-8) نلاحظ الفرق بين درجة التصنيف لمكونات CAMELS في تقييم أداء البنكين، حيث نجد أن البنك دبي يحتل درجة رقم 1 في كفاية رأس المال وبينما بنك الإمارات اخذ التصنيف

2، وهذا يذل على أن البنكين لهما أداء جيد للأرباح ونمو جيد للأصول وكذلك الخبرة الجيدة في تحديد مستويات لرأس المال لازم لهما.

كما أن جودة الأصول البنك دبي جيدة بدرجة تصنيف رقم 1، وأما مصرف الإمارات جودة أصوله مرضية بدرجة تصنيف رقم 2، وهذا يدل على الوضع القوي خلال السنتين واللذان يمتازان بحجم أصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، ووجود اتجاه ايجابي ثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.

كما يشير أيضا درجة تصنيف الربحية المرضية في كلا البنكين اللذين يصنفان إلى درجة رقم 2، وهذا يدل على أنهما يعتمدان على دخل استثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

فيما يخص جانب تصنيف كفاءة الإدارة نلاحظ أن كلا البنكين أخذا درجة تصنيف رقم 1، وهذا يدل على قوة معدل الأداء المالي وقدرتهما على الاستجابة للمتغيرات في لبيئة الاقتصادية، ودقة وملاءة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي ومراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر.

فيما يخص جانب تصنيف السيولة فكلا البنكين في وضعية سيئة من حيث سيولتهما حيث أخذت التصنيف بدرجة 5، حيث اتصف بعدم كفاءة في إدارة السيولة مما سيؤدي ظهور مشكلات متكررة في السيولة، مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية من أجل تقوية مركز السيولة، لضمان تلبية احتياجات البنكين ،وكما يجب أن يقوما البنكين بالتخطيط المكثف لتعامل مع احتياجاته وهو بذلك في وضع خطر.

ويمكن القول أن درجة الحساسية للبنكين قد تم تصنيفهما في الدرجة رقم 1، وهذا يفسر أن للبنكين درجة التحكم بمخاطر السوق، ومعدل صافي أرباحهما قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ومن الناحية المخاطر الإدارية فنجدها متدنية نسبيا، ومنه نستنتج أن للبنكين مستوى من الأرباح وملاءة رأس المال قويين في مواجهة مخاطر السوق.

وفي الأخير تم تحليل المؤشرات النوعية التي تقيس مدى كفاءة السلامة الشرعية للبنكين مما يمنح بنك دبي تصنيف رقم 1، وذلك للوجود الهيئة المركزية للرقابية الشرعية متخصصة في البنك،أي أن سلامته الشرعية جيدة، أما لمصرف الإمارات تم منحه التصنيف رقم 2 وذلك لغياب الهيئة المركزية للرقابية الشرعية متخصصة ذو خبرة في المصرف، أي أن سلامته الشرعية جيدة نوع ما.

وبعد أن تم تصنيف كل مكون من مكونات نظام CAMELS في البنكين والمقارنة بينهما ثم التوصل إلى إعطاء تصنيف كلي للبنكين حيث منحة درجة رقم 1,71 لبنك دبي الإسلامي هي مرضية، ودرجة رقم 2 لمصرف الإمارات الإسلامي هي مرضية، وهنا نقول أنه ليس هناك فرق مستوى قياس الأداء من حيث التصنيف.

ويمكن القول أن البنكين يتميزان بمركز مالي سليم معا وجود نقاط الضعف والقوة التي يستوجب الوقوف لمعالجتها، وتجنب وقوع الأزمات في المستقبل.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري و اختبار مدى تطبقه مع الواقع العملي على بنك دبي ومصرف الإمارات الإسلاميين .

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

- ✓ معرفة نقاط قوة و ضعف للبنكين وذلك من خلال تطبيق معيار التقييمCAMELS.
- ✓ يمتلك البنكين أصول جيدة من خلال امتلاك نوعية جيدة في محفظة القروض والاستثمارات ولديهما سياسة إدارية جيدة للائتمان.
- ✓ يحقق البنكين ربحية جيدة.
- ✓ يعاني البنكين من مشاكل حادة في السيولة.
- ✓ يمتلك البنكين القدرة على مجابهة مخاطر السوق.
- ✓ يمتلك البنكين جودة في الإدارة.
- ✓ من خلال التصنيف الكلي المركب الممنوح للبنكين هو تصنيف مرضي في تقييم أدائهما.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر عملية تقييم الأداء من عمليات الرقابة والإشراف على أنشطة البنوك المختلفة، والتي من خلالها نحكم على مستوى أداء البنوك، ومن أجل ذلك استخدامنا نموذج من نماذج تقييم الأداء آلا وهو نموذج CAMELS الذي يعتبر نموذجا موحدا يضم مجموعة من المعايير والمؤشرات الداعمة للتقييم البنكي، إداريا وماليا، وهو أهم النماذج المستخدمة حاليا، حيث لقي نجاحا كبيرا نظرا لأنه يمكن من التعرف على أبراز نقاط القوة والضعف للبنك، وإمكانية التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتجنب الأزمات المالية الحادة والمصاريف الباهظة التي تترتب عنها.

ومن أهميها النموذج الأمريكي CAMELS الذي يعالج مشاكل البنوك في ستة محاور وهي :رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، السيولة، الربحية، الحساسية لمخاطر السوق، وعليه قمنا بتطبيقه على البنكين دبي و مصرف الإمارات من أجل معرفة أدائهما وتقييمهما، وبناءا على الدراسة التي قمنا بها استخلصنا جملة من النتائج نذكر منها:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية التالية:

- ✓ تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في كونها لا تعمل بالفائدة أخذا وعطاء مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد أساسا في معاملاتها على القرض بالفائدة، كما تخضع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية لكن المصارف التقليدية لا توجد فيها هيئة الرقابة الشرعية.
- ✓ يعمل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على إجراء تحليل شامل لأداء البنك، وذلك من خلال إظهار نقاط الضعف والقوة التي تحتاج إلى اهتمام خاص، مما يساهم في رسم سياسة وخطة محكمة من ظرف الإدارة بارتكازها على العناصر السلبية.
- ✓ التأكيد على أنه يمكن إضافة معيار سابع المتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى S CAMELS
- ✓ يمكن استخدام نظام CAMELS في المصارف الإسلامية بعد إجراء بعض التعديلات ليتناسب مع خصائص المصارف الإسلامية.
- ✓ يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء المصارف، إذ يتم وفق هذا النظام تقييم المصارف وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مؤشرات رئيسية.
- ✓ تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يتطلب وقت وجهدا كبيرين خاصة إذا كان عند المصارف الكبرى وهو ما يؤثر على دقة النتائج المتوصل إليها.

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

ومن خلال تطبيقنا لهذا المعيار على البنكين توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ نعم يعتمد بنك دبي ومصرف الإمارات على نظام التقييم المصرفي الأمريكي في تقييم أداء البنوك الإسلامية.
- ✓ يحمل رأس مال بنك دبي ومصرف الإمارات التصنيف رقم 1 وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، بمعنى أنهما يمتلكان رأس مال جيد يضمن له تحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد.
- ✓ تصنيف أصول بنك دبي ب 1 وأما مصرف الإمارات بتصنيف رقم2 بمعنى أنهما جيدان وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، بما يضمن لهما البقاء والاستمرارية.
- ✓ تحمل إدارة بنك دبي ومصرف الإمارات التصنيف رقم 1 وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، أي أن طاقمهما الإداريين يمارسان مهامهما بكفاءة عالية وتسمح لهما بالتكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة المصرفية.
- ✓ تحمل سيولة بنك دبي ومصرف الإمارات التصنيف رقم 5 وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، أي أنه يوجد حالة ضعف في تحقيق التوازن بين التوظيف والاحتفاظ.
- ✓ تحقق إدارة ربحية لبنك دبي ومصرف الإمارات التصنيف رقم 2 وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، أي أن ربحيتهما مرضية بصورة تساهم ببقائهما وتضمن استمراريتهما.
- ✓ تحمل حساسية مخاطر السوق في بنك دبي ومصرف الإمارات التصنيف رقم 1 وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، بمعنى أن حساسية الأصول للتغير في أسعار الفائدة أكبر من حساسية الخصوم التغير في أسعار الفائدة.

اختبار الفرضيات:

هناك فروق في مستوى أداء بنك دبي ومصرف الإمارات وفق معيار CAMELS .

الفرضية الفرعية الأولى :هناك فروق في كفاية رأس المال بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي بناءا على الجدول رقم (3-2) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي لبنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وفق معيار CAMELS ، والذي يبين مؤشر كفاية رأس المال وفق التصنيف الكلي و الذي يظهر الفرق بين درجة تصنيف كل واحد منهما، فنجد أن البنكين أخذا درجة رقم 1 أي كفاءة رأس مال لديهما جيدة جدا، وعليه قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك فروق في جودة الأصول بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي بناءا على الجدول رقم (3-3) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي لبنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وفق معيار CAMELS ، ويبين لنا التصنيف الكلي لجودة الأصول

حيث نلاحظ ان درجة التصنيف لكل من بنك دبي بلغت 1 مما يجعل كل منهما على الأداء الجيد، وأما مصرف الإمارات بلغ التصنيف 2 ومنه هناك فرق طفيفة بين مستوى جودة الأصول لكل بنكين .وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك فروق في جودة الإدارة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي بناءا على الجدول رقم (3-4) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي لبنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وفق معيار CAMELS ، نجد أن مؤشر جودة الإدارة للبنك دبي بلغ درجة رقم 1 أي إدارة جيدة، ومصرف الإمارات بلغ درجة رقم 1 أي جودة إدارة جيدة . ،وعليه نقبل الفرضية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك فروق في تحقيق الربحية بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي بناءا على الجدول رقم (3-5) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي لبنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وفق معيار CAMELS ، أن مؤشر الربحية درجة التصنيف للبنكين بدرجة رقم 2 مرضية .ومنه ليس هناك فرق بين مستوى جودة الأصول لكل بنكين .وعليه نقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الفرعية الخامسة: هناك فروق في تحقيق السيولة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي بناءا على الجدول رقم (3-6) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي لبنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وفق معيار CAMELS ، الذي يظهر مؤشر السيولة أنها لا تختلف في درجة التصنيف بين البنكين وبلغت درجة رقم 5 أي أن السيولة ضعيفة لكل بنكين.وعليه نقبل الفرضية الخامسة.

الفرضية الفرعية السادسة: هناك فروق في حساسية الأصول لمخاطر السوق بين بنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي بناءا على الجدول رقم (3-7) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي لبنك دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وفق معيار CAMELS ، أن مؤشر حساسية مخاطر السوق في البنكين بلغ درجة رقم 1 لديهما، أي تفسر أنها قوية .وعليه نقبل الفرضية السادسة.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ تطبيق نظام CAMELS في البنوك الإسلامية من أجل دعم الرقابة عليها.
- ✓ الاستفادة من خبرات البنوك العالمية والأجنبية الرائدة في مجال الرقابة على البنوك من أجل تحسين كفاءة البنوك الإسلامية وتطويرها.
- ✓ تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ضمن البيانات المالية التي يفصح عنها البنك للجمهور.

- ✓ على المصارف والسلطات الرقابية مواكبة التطورات الحاصلة في الرقابة المصرفية، وذلك بالاحتكاك الدائم والنوعي بهيئات الرقابة للدول الأخرى.
- ✓ الاهتمام بموضوع السلامة المصرفية في البنوك الإسلامية، وذلك أن مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة يمثل معيار أساسي يتم من خلاله تقييم الإدارة وتحديد مدى استمراريتها.

قائمــة المصادر و المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب.

1). انس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

2). اندرو سيزلاغي مارك جي والاس، ترجمة جعفر أبو قاسم احمد، **السلوك التنظيمي والأداء**، معهد الإدارة العامة، 1991.

3). جاري ديسلر، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.

4). حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009 .

5). حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

6). خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008 .

7). سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الأداء**، طبعة الأولى، دار الفكر الناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.

8). شهاب أحمد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن،2012.

9). طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، 2009.

10). علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني،**الحكومة المؤسسة "الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن،2011.

11). فارس رشيد البياتي، **محاسبة الأداء في المؤسسة الخدمية**، الطبعة الأولى، دار آيلة، 2008.

12). كامل أحمد أبو ماضي، **بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية**، مكتبة نيسان للطباعة و التوزيع، غزة، فلسطين،2018.

13). محمد هاني محمد، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، دار معتز، الأردن، 2014.

14). مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، عمان،2007 .

15). مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.

16). محمود احمد جودة، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان ،الأردن، 2014.

17). محمود الوادي،حسين سمحان،سهيل سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر وتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010.

18). محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي** ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان.

19). محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن ،2010.

20). محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة، 2012-2013.

21). نجاح عبد العليم أبو الفتوح،**أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2014.

22). وليد حميد رشيد الأميري، **تقييم وتطوير نظام تقويم أداء العاملين**، طبعة العربية، دار اليازوري، عمان،الأردن ،2014.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

مذكرات ماجستير:

23). أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** (دراسة حالة بنك فلسطين)،مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.

24). آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية (دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011-2012.

25). حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظامCAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية(دارسة تطبيقية)**، مذكرة الماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

26). عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك(دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير في نقود والبنوك، 2009.

27). مخلف سليمان،" **نظام التقييم المصرفي (camels)** ،مذكرة ماجستير إدارة أعمال، مجلة المحاسب العربي ،العدد1، 2016.

28). وصال محمد الأمين محمد أحمد ،**أثر مخاطر التمويل المصرفي على أداء المصارف الإسلامية (بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني-وبنك الشمال الإسلامي في الفترة من 2003-2017)**، ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان ،2019.

مذكرات ماستر

29). بن سليمان سوراية، **دور الهندسة الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)**، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل.

30). تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (camels)** (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012)،مذكرة الماستر أكاديمي في مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة_،الجزائر.

31). فؤاد دوفي، **دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي "دولة الإمارات العربية المتحدة**،مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات والمقالات

32). إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** ،ورقة عمل ،صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي،2006.

33). علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام المصرفي تقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، بحث، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

34). قوال زواوية إيمان ، **تحليل مكونات التقيم الأمريكي CAMELS**، ورقة عمل، جامعة سيدي بلعباس الجزائر.

35). مشري فريد، **الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)**، مقال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

رابعا: المجلات

36). بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS**، مجلة جامعة تشريق للبحوث و الدراسات العملية، المجلد40، العدد 01، 2018

37). تلي فريدة، **إسخدام النموذج الكمي z_score لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة بسكرة ،الجزائر،2017.

38). دوفي قرمية، **دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار (دراسة حالة بنك دبي الإسلامي)** ، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2،جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر،2017.

39). شريف أحمد يحيى، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد8، العدد 2، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2017.

40). شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقيم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ARFBS، العدد1، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

41). شناتي سامي، أورزيق إلياس، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر،2020.

42). شيخ الداوي،**تحليل أسس النظرية المفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر،الجزائر،2009-2010.

43). عباس فاضل رحيم، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق**، دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية، العدد 39،

44). عاشوري صورية، **نظام التقييم المصرفي كألية للرقابة بالتركيز على المخاطر في البنوك التجارية(دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائريةABC)**،المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، الجزائر،المجلد04،العدد5، 2008.

45). عبد الرحمان عبد القادر، **دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الخليجية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد9،جامعة أدرار، الجزائر، 2018.

46). عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة**، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008.

47). فاطمة بن شنة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نمودج CAMELS(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014)**، مجلة الباحث، المجلد18، العدد1،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

48). مالك رشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداة حديثة لرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد35، بنك السودان المركزي، السودان،2005.

49). محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015)**،مجلة إضافات اقتصادية ، العدد2،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،الجزائر.

50). محمد إليفي، عبد القادر سرير، **محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي CAMELS(دراسة حالة النظام المصرفي الجزائر لفترة 2009-2017)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد10،العدد1، الجزائر،2020.

51). محمد سمير دهيرب ،**نظام تقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد11،العدد 45، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المثنى، العراق.

52). نوري عبد الرسول الخاقاني، صلاح عامر أبو هونه، **استخدام نظام CAMELSفي تحليل(كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة المصارف العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد2، المجلد15، جامعة الكوفة، العراق ،2018.

53). ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام تقييم البنكي CAMLS في تفعيل الرقابة على البنوك** التجارية (دراسة مقارنة مابين البنك الوطني بي أن بي باربيا الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد08، سكيكدة، الجزائر،2013.

خامسا: المراجع الأجنبية.

54). gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire enEurope, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004.

55). Fraser Donald,Cup Benton, Kolarijames, commercial banking (the management of risk), sowh Western college puplishing 2 nded .

56). Musaed sulaiman Alali, Sundus AL-Yatame، **Analyzing the financial Soundness of Kuwaiti Banks Using Camels Framework**, 2019.

57).R.Alton and al, " **Coulda CAMELS downgrade model improve off- site surveillance**," federal reserve bank of S.T Louis, USA, January February, 2020,

سادسا: المواقع الإلكترونية.

57). https://ar.m.wikipedia.org

58). https://www.dib.ae

59). https://al-ain.com

60). https://www.emiratesislamic.ae

الملاحـــــق

		2016	2017	2018	2019	2020
شؤون المالية بنك الإمارات	إجمالي الدخل (مليون درهم إماراتي)	2,495	2,392	2,463	2,670	2,088
	صافي هامش الربح (مليون درهم إماراتي)	106	702	924	1,061	(482)
	مجموع الأصول (مليار درهم إماراتي)	59.2	61.9	58.4	64.8	70.6
	(القروض (صافي (مليار درهم إماراتي)	36.3	33.8	36.2	37.5	40.8
	الودائع (مليار درهم إماراتي)	41.1	41.8	41.6	45.3	46.9
الربحية	هامش صافي الربح	3.1%	2.8%	3.0%	3.2%	2.7%
	نسبة التكلفة إلى الدخل	43.7%	42.2%	46.8%	42.2%	51.9%
جودة الائتمان	نسبة القروض المتعثرة	9.1%	10.3%	8.2%	7.6%	9.0%
	نسبة التغطية	96.9%	92.2%	120.5%	119.8%	106.9%
رأس المال والسيولة	نسبة كفاية رأس المال	16.1%	17.4%	18.2%	20.7%	19.2%
	نسبة المستوى 1	14.9%	16.2%	17.1%	19.5%	18.0%
	(معدل التمويل إلى الودائع (أساسي	88.3%	80.9%	86.9%	82.7%	87.1%
	(معدل التمويل إلى الودائع (تنظيمي	86.0%	75.5%	79.6%	78.2%	79.1%

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
صافي الإيرادات			
الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٣١	**١٠,٧٢٣,١٤٥**	٩,٤٨١,٢١٥
إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية	٣٢	**١,٤٨٢,٦٠٦**	١,٤٧٥,٩٤٩
الإيرادات من الاستثمارات الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، صافي	٣٣	**٦٥,٦٦٠**	٤٥,٠٨٥
الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي	٣٤	**١٢٦,٠١١**	١٢٣,٨٠٤
الإيرادات من العقارات الاستثمارية	٣٥	**٢٩٤,٩٥٥**	١٥٥,٥٢٢
الحصة من أرباح شركات زميلة وائتلافات مشتركة	١٢-٤	**٥٨,٣٥٥**	١٣٧,٤٩٦
إيرادات أخرى	٣٦	**٩٣٣,٦٢٣**	٣١٠,٦٩١
إجمالي الإيرادات		**١٣,٦٨٤,٣٥٥**	١١,٧٢٩,٧٦٢
ناقصاً: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح	٣٧	**(٤,٤١٧,٥٦٣)**	(٣,٥٢٨,٠٥٧)
صافي الإيرادات		**٩,٢٦٦,٧٩٢**	٨,٢٠١,٧٠٥
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين	٣٨	**(١,٥٨٦,٨٨٣)**	(١,٥٨٠,٤٩٦)
المصروفات العمومية والإدارية	٣٩	**(٦٣٢,٣٩١)**	(٦٠٧,٨٠٤)
استهلاك عقارات استثمارية	١٤-٢	**(٣٦,٩٦٠)**	(٣٥,١٤٨)
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٦	**(١٠٢,١٨٠)**	(٩٨,٥٥٤)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(٢,٣٥٨,٤١٤)**	(٢,٣٢٢,٠٠٢)
صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة		**٦,٩٠٨,٣٧٨**	٥,٨٧٩,٧٠٣
خسائر انخفاض القيمة، صافي	٤٠	**(١,٧٦٣,٥٠١)**	(٨٣٣,٤٧١)
أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل		**٥,١٤٤,٨٧٧**	٥,٠٤٦,٢٣٢
مصروفات ضريبة الدخل	٢٢-٣	**(٤٢,٢٦٦)**	(٤٢,٤١٤)
صافي أرباح السنة		**٥,١٠٢,٦١١**	٥,٠٠٣,٨١٨
منسوب إلى:			
مالكي البنك		**٥,٠١٤,٣٩١**	٤,٩١٦,٣١٣
الحصص غير المسيطرة	١٧-٣	**٨٨,٢٢٠**	٨٧,٥٠٥
صافي أرباح السنة		**٥,١٠٢,٦١١**	٥,٠٠٣,٨١٨
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)	٤١	**٠,٦٩**	٠.٧٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤٦ تحليل تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

٢٠١٨	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٢,١٨٢,٢٦٣	٣٦٣,٢٦٣	-	-	-	٢٢,٥٤٥,٥٢٦
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٨,١٦٨,٦٥٧	-	١٢٨,٣٧٥	-	-	٨,٢٩٧,٠٣٢
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	١١,٣٩٥,٥٧٨	٢١,٢٥١,٣٦٨	٧٢,٦٥٦,٨٣٣	٣٩,٤٣٤,٨٠٦	-	١٤٤,٧٣٨,٥٨٥
استثمارات في صكوك إسلامية مُقاسة بالتكلفة المطفأة	٩٥٤,٧٤٥	١,٣٩١,٨٥٧	١١,٠٤٦,١٧٥	١٧,٧٨٥,٧٤٨	-	٣١,١٧٨,٥٢٥
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	-	-	-	-	١,٦٨٧,٨٢٤	١,٦٨٧,٨٢٤
استثمارات في شركات زميلة وائتلافات مشتركة	-	-	-	-	١,٩٢٨,٦٢٩	١,٩٢٨,٦٢٩
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	-	-	-	-	١,٤٤٨,٩٧٥	١,٤٤٨,٩٧٥
عقارات استثمارية	-	-	-	-	٤,٤٩٥,٠٥٤	٤,٤٩٥,٠٥٤
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٧١٨,٦٢٤	٣,٩٧٣,٤٢٦	١,٣٥٣,١٢٤	٢,٥٩٦	-	٦,٠٤٧,٧٧٠
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	١,٣١٤,٢٣٩	١,٣١٤,٢٣٩
إجمالي الموجودات	٤٣,٤١٩,٨٦٧	٢٦,٩٧٩,٩١٤	٨٥,١٨٤,٥٠٧	٥٧,٢٢٣,١٥٠	١٠,٨٧٤,٧٢١	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع العملاء	٥٥,١١٩,٨٤٣	٦٦,٣٥٤,٣٨٧	٣٤,٠٢٧,٣١٠	١٥٥,٧٧٦	-	١٥٥,٦٥٧,٣١٦
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	٦,٨٢٦,٨٨٣	٥,٦٦٥,٣٣٦	٧١١,٠٠٩	-	-	١٣,٢٠٣,٢٢٨
صكوك مصدرة	-	٢٥٧,١١٠	١١,٩٢٤,٧٢١	١٨٩,١٣٧	-	١٢,٣٧٠,٩٦٨
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٤,٦٣٨,٨٥٤	٢,١٤٦,٩٤٩	١,٢٣٢,٨٩٨	-	-	٨,٠١٨,٧٠١
زكاة مستحقة الدفع	-	٣٠٥,٢٠٢	-	-	-	٣٠٥,٢٠٢
حقوق ملكية	-	-	-	-	٣٤,١٢٦,٧٤٤	٣٤,١٢٦,٧٤٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٦٦,٥٨٥,٥٨٠**	**٧٤,٧٢٨,٩٨٤**	**٤٧,٨٩٥,٩٣٨**	**٣٤٤,٩١٣**	**٣٤,١٢٦,٧٤٤**	**٢٢٣,٦٨٢,١٥٩**

Overall Financial Performance (for the period ending 31 December 2019)

Increasing market share driven by robust growth in core businesses

بنك دبي الإسلامي
Dubai Islamic Bank

Balance Sheet

AED million	Dec 2018	Dec 2019	Change
Net Financing Assets & Sukuk Investments	175,917	184,157	5%
Total Assets	**223,682**	**231,796**	**4%**
Customers' Deposits	155,657	164,418	6%
Sukuk Financing Instruments	12,371	14,852	20%
Equity	**34,127**	**34,732**	**2%**
Total Liabilities and Equity	**223,682**	**231,796**	**4%**

Financial Highlights

Key Ratios	Dec 2017	Dec 2018	Dec 2019
Net Financing to Deposit Ratio	91%	93%	92%
Total Capital Adequacy Ratio	17.2%	17.5%	16.5%
CET1 Ratio	11.5%	12.4%	12.0%
Non-Performing Financing Ratio "NPF")	3.4%	3.4%	3.9%
ROE	18.7%	18.1%	17.1%
ROA	2.34%	2.32%	2.25%
Net Profit Margin ("NPM")	3.11%	3.14%	3.15%
Cost to Income Ratio[1]	30.4%	28.3%	26.9%
Dividend Per Share (% of par value)	45%	35%	35%*

Income Statement

AED million	FY2018	FY2019	Change
Total Income	11,730	13,684	17%
Net Operating Revenue	8,202	9,267	13%
Operating Expenses	(2,322)	(2,358)	2%
Profit before Impairment and Tax Charges	**5,880**	**6,908**	**17%**
Impairment Losses	(833)	(1,763)	112%
Income Tax	(43)	(42)	-
Group Net Profit	**5,004**	**5,103**	**2%**

Highlights

- Consistently strong growth over the past few years, with 5-year Asset CAGR of 13%, and assets now crossing AED 231 bn.
- The bank's focus to diversify into key sectors of the domestic economy have supported the **core revenue growth** over the past few years.
- Disciplined cost management continues to support the **profitability trend**.
- **Improving cost efficiencies** have resulted in cost to income ratio reducing to 26.9%.

[1] Cost to income ratio is calculated as operating expenses divided by operating income. *DPS is subject to AGM approval

CONSOLIDATED CAPITAL STRUCTURE AS PER BASEL III (continued)

Capital Ratio	Minimum capital requirement 2019	2019	2018
a. Total capital ratio for consolidated Group	13.00%	20.66%	18.19%
b. Tier 1 ratio only for consolidated Group	11.00%	19.55%	17.07%
c. CET1 ratio only for consolidated Group	9.50%	19.55%	17.07%

The consolidated capital structure as per Basel III is given below:

	2019 AED 000	2018 AED 000
Common Equity Tier 1 (CET1) Capital		
Share Capital	5,430,422	5,430,422
Eligible Reserves	1,164,446	888,600
Retained Earnings / (-) Loss	1,660,341	892,140
Total CET1 capital after the regulatory adjustments and threshold deduction	**8,255,209**	**7,211,162**
Total CET1 capital after transitional arrangement for deductions (CET1) (A)	**8,255,209**	**7,211,162**
Additional Tier 1 (AT1) Capital		
Eligible AT1 capital	-	-
Other AT1 Capital e.g. (Share premium, minority interest)	-	-
Total AT1 capital	-	-
Total AT1 capital after transitional arrangements (AT1) (B)	-	-
Tier 2 (T2) Capital		
Other Tier 2 capital (including General Provisions, etc.)	471,422	473,594
Total T2 Capital	471,422	473,594
Total T2 capital after transitional arrangements (T2) (C)	**471,422**	**473,594**
Total Regulatory Capital (A+B+C)	**8,726,631**	**7,684,756**

بيان الدخل الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
دخل من أنشطة تمويلية واستثمارية	٢٠	٢,٥١٦,٣٨٣	٢,١٨٧,١٥٥
توزيعات على الودائع والأرباح المدفوعة لحاملي الصكوك	٢١	(٦٣٥,٢٩٥)	(٥١٨,٤٠٠)
صافي الدخل من منتجات تمويلية واستثمارية		١,٨٨١,٠٨٨	١,٦٦٨,٧٥٥
دخل أتعاب وعمولات		٧٣٨,٣٨٧	٧١١,٤٢٤
مصروفات أتعاب وعمولات		(٢٥٦,٧٩٢)	(١٩٩,٣٥٣)
صافي دخل الأتعاب والعمولات	٢٢	٤٨١,٥٩٥	٥١٢,٠٧١
دخل تشغيلي آخر	٢٣	٣٠٧,٦٦١	٢٨٢,٥٦٣
إجمالي الدخل التشغيلي		٢,٦٧٠,٣٤٤	٢,٤٦٣,٣٨٩
مصروفات عمومية وإدارية	٢٤	(١,١٢٦,٥٣٨)	(١,١٥٣,٠١٤)
صافي الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة		١,٥٤٣,٨٠٦	١,٣١٠,٣٧٥
صافي خسارة انخفاض القيمة على موجودات مالية		(٤٣٩,٢٢٣)	(٢٩١,٤١٥)
صافي خسارة انخفاض القيمة على موجودات غير مالية		(٤٣,٥٣٨)	(٩٤,٧٠١)
إجمالي صافي خسارة انخفاض القيمة	٢٥	(٤٨٢,٧٦١)	(٣٨٦,١١٦)
صافي أرباح السنة		١,٠٦١,٠٤٥	٩٢٤,٢٥٩
ربحية السهم (درهم)	٢٧	٠,١٩٥	٠,١٧٠

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة ٧-١٢.

١١ أوراق مالية استثمارية

	محلية* ألف درهم	إقليمية** ألف درهم	دولية*** ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
صكوك شركات	-	-	١٧,٠٥٣	١٧,٠٥٣
أسهم	٨٥,٥١٦	١٦٦,٠٣٢	-	٢٥١,٥٤٨
أخرى	٤٤١	٧٦,٧٦٤	٨١,٣٩٢	١٥٨,٥٩٧
	٨٥,٩٥٧	٢٤٢,٧٩٦	٩٨,٤٤٥	٤٢٧,١٩٨
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
صكوك حكومية	٦٤,١٤٦	٧٦٦,٤٧٢	-	٨٣٠,٦١٨
صكوك شركات	-	١٢٩,٤٢٤	-	١٢٩,٤٢٤
	٦٤,١٤٦	٨٩٥,٨٩٦	-	٩٦٠,٠٤٢
ناقصاً : (خسائر الائتمان المتوقعة)				(٢,٥٢١)
				٩٥٧,٥٢١
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات صكوك				
صكوك حكومية	-	٨٢,٠٨٣	٦٢,١٩٤	١٤٤,٢٧٧
صكوك شركات	١,٩٧١,٠٥٥	٣٥٥,٧٢٤	-	٢,٣٢٦,٧٧٩
	١,٩٧١,٠٥٥	٤٣٧,٨٠٧	٦٢,١٩٤	٢,٤٧١,٠٥٦
ناقصاً : (خسائر الائتمان المتوقعة)				(١١,٣٩٥)
				٢,٤٥٩,٦٦١
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٢,١٢١,١٥٨	١,٥٧٦,٤٩٩	١٦٠,٦٣٩	٣,٨٥٨,٢٩٦
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				٣,٨٤٤,٣٨٠

*محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
**إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط
***دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

بيان المركز المالي الموحّد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى المصرف المركزي	٩	١٨,٥٢٥,٥٩٩	١٤,٦٠٦,٩٩٧
مستحق من بنوك	١٠	٢,٧٦٧,٢٥٠	٣,٨١٨,٦٨٩
أوراق مالية استثمارية	١١	٣,٨٤٤,٣٨٠	٢,٥٢١,١٠٨
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١٢	٣٧,٤٩٦,٥٤٦	٣٦,١٧١,٩١٠
قبولات للمتعاملين	٣٠	٦٣٠,٥٤٢	٢٦٣,٣٩٥
عقارات استثمارية		٤٢٢,٤٠٣	٤٧٩,٢١٠
ممتلكات ومعدات		٣٨٨,٥١٩	٢٠٩,٠٨١
موجودات أخرى	١٣	٧٠٠,٢٨٤	٣٠٩,٠١٧
إجمالي الموجودات		**٦٤,٧٧٥,٥٢٣**	**٥٨,٣٧٩,٤٠٧**
المطلوبات			
مستحق للبنوك	١٤	٤,٩٢٢,٣٥٣	٤,١٤٣,٤٦٦
ودائع المتعاملين	١٥	٤٥,٣٢٢,٧٠٦	٤١,٦٠٩,٦٩١
صكوك مستحقة	١٦	٣,٦٧٩,٩٢١	٣,٦٨٥,١٦٠
قبولات للمتعاملين	٣٠	٦٣٠,٥٤٢	٢٦٣,٣٩٥
مطلوبات أخرى	١٧	١,٩١٤,٣٩٦	١,٤٦٦,٥٣٣
إجمالي المطلوبات		**٥٦,٤٦٩,٩١٨**	**٥١,١٦٨,٢٤٥**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر	١٨	٥,٤٣٠,٤٢٢	٥,٤٣٠,٤٢٢
احتياطي قانوني وإلزامي	١٩	٦٠٨,٧١٧	٥٠٢,٦١٢
احتياطي آخر	١٩	٥١٤,٤٩٥	٤١٤,٣٢٠
إحتياطي القيمة العادلة	١٩	٩١,٦٣٠	(٢٨,٣٣٢)
أرباح محتجزة		١,٦٦٠,٣٤١	٨٩٢,١٤٠
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي المجموعة		**٨,٣٠٥,٦٠٥**	**٧,٢١١,١٦٢**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**٦٤,٧٧٥,٥٢٣**	**٥٨,٣٧٩,٤٠٧**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة ٧-١٢.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

١١ أوراق مالية استثمارية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	محلية* ألف درهم	إقليمية** ألف درهم	دولية*** ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
أسهم	٩٦,٤٧١	١٩٣,١٦٥	-	٢٨٩,٦٣٦
أخرى	٣٨٢	٧٠,٣٥٠	١٢١,٢٨٥	١٩٢,٠١٧
	٩٦,٨٥٣	٢٦٣,٥١٥	١٢١,٢٨٥	٤٨١,٦٥٣
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
صكوك حكومية	٦٤,٥٠٩	١٧١,٦٩٤	-	٢٣٦,٢٠٣
صكوك شركات	-	٢٩٣,٨٠٣	-	٢٩٣,٨٠٣
	٦٤,٥٠٩	٤٦٥,٤٩٧	-	٥٣٠,٠٠٦
ناقصاً : (خسائر الائتمان المتوقعة)				(٣,٧٥٩)
				٥٢٦,٢٤٧
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات صكوك				
صكوك حكومية	-	-	٥٩,٧١٩	٥٩,٧١٩
صكوك شركات	١,٢٦٣,٠٠٤	١٦٥,٠٨٥	٣١,٢٧٨	١,٤٥٩,٣٦٧
	١,٢٦٣,٠٠٤	١٦٥,٠٨٥	٩٠,٩٩٧	١,٥١٩,٠٨٦
ناقصاً : (خسائر الائتمان المتوقعة)				(٥,٨٧٨)
				١,٥١٣,٢٠٨
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	١,٤٢٤,٣٦٦	٨٩٤,٠٩٧	٢١٢,٢٨٢	٢,٥٣٠,٧٤٥
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				٢,٥٢١,١٠٨

*محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
**إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط
***دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	٧	٢١,٣٦٨,٤٩٥	٢٢,٥٤٥,٥٢٦
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٨	٦,٢٤٨,١٧٣	٨,٢٩٧,٠٣٢
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	٩	١٥٠,٩١٣,٤٢٨	١٤٤,٧٣٨,٥٨٥
الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة	١٠	٣٣,٢٤٣,٨٥٨	٣١,١٧٨,٥٢٥
استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة	١١	١,٣٦٦,٢٣٥	١,٦٨٧,٨٢٤
الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة	١٢	١,٩٧٦,٧١٨	١,٩٢٨,٦٢٩
العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع	١٣	١,٣٣٦,٨٧٦	١,٤٤٨,٩٧٥
العقارات الاستثمارية	١٤	٥,٢٠٨,٥٣٣	٤,٤٩٥,٠٥٤
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٥	٨,٧٤٢,٩٨٣	٦,٠٤٧,٧٧٠
الممتلكات والمعدات	١٦	١,٥٩٠,٣٣٥	١,٣١٤,٢٣٩
إجمالي الموجودات		٢٣١,٧٩٥,٦٣٤	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	١٨	١٦٤,٤١٨,٤١٧	١٥٥,٦٥٧,٣١٦
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	١٩	٩,١٤٦,٧٤٧	١٣,٢٠٣,٢٢٨
صكوك مصدرة	٢٠	١٤,٨٥١,٩٤٥	١٢,٣٧٠,٩٦٨
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢١	٨,٣١٩,٥٥٩	٨,٠١٨,٧٠١
زكاة مستحقة الدفع	٢٣	٣٢٦,٨٩٥	٣٠٥,٢٠٢
إجمالي المطلوبات		١٩٧,٠٦٣,٥٦٣	١٨٩,٥٥٥,٤١٥
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٤	٦,٥٨٩,٥٨٥	٦,٥٨٩,٥٨٥
صكوك من الشق الأول	٢٥	٦,٤٢٧,٧٥٠	٧,٣٤٦,٠٠٠
احتياطيات أخرى وأسهم خزينة	٢٦	١١,١١٢,٩٦٣	١٠,٨٦٠,٩٦٣
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	٢٧	(١,١٧٤,٦٩٨)	(٨٥٠,٣٦٢)
احتياطي صرف العملات	٢٨	(١,٠٩٤,٧٤٥)	(١,٠٥١,٥١٥)
الأرباح المحتجزة		١٠,١٣١,٩٦٠	٨,٥٦٨,٩٠٩
حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك		٣١,٩٩٢,٨١٥	٣١,٤٦٣,٢٧٧
الحصص غير المسيطرة	٣-١٧	٢,٧٣٩,٢٥٦	٢,٦٦٣,٤٦٧
إجمالي حقوق الملكية		٣٤,٧٣٢,٠٧١	٣٤,١٢٦,٧٤٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٢٣١,٧٩٥,٦٣٤	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩

معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب

د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٤ إلى ١٠٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.